الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير البيض
قسم: العلوم الإنسانية
تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر ومواقف تيارات الحركة الوطنية "1870-1945م"

من إعداد الطالبتين:

- صعدلي أمنة
- بن عيسى سميرة

تحت إشراف الأستاذة:

- قاسم عابدية

اللجنة المناقشة:

قاسمي الطاهر		المركز الجامعي نور البشير البيض.	مقررا
قاسم عابدية		المدرسة العليا للأساتذة ببشار	مشرفا
مجدوبي الطيب		المركز الجامعي نور البشير البيض.	مناقشا

الموسم الجامعي 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير خلق الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

في ختام هذا العمل، لا يسعنا إلا أن نعبر عن بالغ شكرنا وامتناننا لكل من ساندنا ووقف إلى جانبنا طيلة مشوارنا الجامعي، وساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

نتوجه بخالص التقدير والاحترام إلى الأساتذة المشرفين، وعلى رأسهم الأستاذة الفاضلة قاسم عابدية، لما قدمته لنا من دعم متواصل، وتوجيهات نيرة، وملاحظات بنّاءة كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا العمل إلى النور.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين كان لهم فضل علينا خلال سنوات الدراسة، لما بذلوه من جهود في تعليمنا وتكويننا علميًا وأكاديميًا.

ولا ننسى أن نُعرب عن شكرنا العميق لعائلاتنا الكريمة ولكل من آمن بنا وشجعنا ورفع من معنوياتنا.

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون لبنة نضعها في بناء مستقبلنا العلمي والمهني.

والله ولي التوفيق.

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من غرسا في قلبي بذور الطموح، وسقياها بدعاء السخر

إلى من كانت أنفاسهم أمانا، وخطواتهم دعاء، وقلوبهم لي وطنا.

إلى والدي الكريمين، منبع الحب، وسد القلب، ونور الدرب

أهدي ثمرتي، وقطاف جهدي، ودعاء نجاحي، فأنتم الأصل، وأنتم الفضل، وأنتم بعد الله كل العمر.

وإلى كل من كان لي بعد الله عونا وسندا،

من اساتذة كرام، وأصدقاء أوفياء، وزملاء نبلاء.

إلى من مد لي يد العطاء، ووشح طريقي بنور التوجه والنقاء.

أهديكم من القلب شكرا لا تفيه الحروف، وتقديرا تعجز عنه الصفوف فلكم في ذاكرتي دعاء الا يخبو، وامتنان لا يزول.

وإلى التاريخ عشقي الأبدي، ومجال فكري ووجداني، لك مني وعد أن أكتبك بصدق، وأقرأك بفخر، فأنت حكاية الأمم، ومرآة الحكم، وسجل من مضى ومن قدم.

فهذا الجهد المتواضع، ثمرة مسيرتي، ومسك ختام رحلتي، أهديه لكل من كان لي سببا في بلوغ هذا المقام، راجية من المولى عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

سميرة

الإهداء

إلى من كانت دعواتهم لي سندًا في الخفاء، ونورًا في دربي دون أن يشعروا...

إلى كل من غرس في قلبي حبّ العلم، وأيقظ في داخلي شعلة الطموح.

إلى أولئك الذين لم يترددوا يومًا في تقديم كلمة طيبة، أو مساندة صادقة، في لحظات التعب والشك والإنهاك.

إلى عائلتي الكريمة، التي كانت الحضن الآمن والدافع المستمر.

إلى أصدقائي، رفقاء الدرب، من شاركوني لحظات الجد والتعب، والفرح والإنجاز.

إلى أساتذتي الكرام، وكل من ترك في نفسي أثرًا لا يُنسى بكلمة، أو ابتسامة، أو توجيه...

أُهدي هذا العمل المتواضع، عربون وفاء وامتنان، لكل من ساهم في وصولي إلى هذه المرحلة، ولو بكلمة عابرة.

أمنة

المقدمة

المقدمة:

شكّل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م منعطفًا حاسمًا في تاريخ شمال إفريقيا، إذ لم يكن حدثًا معزولًا، بل جاء تتويجًا لسلسلة من الأطماع التوسعية التي غذّتها خلفيات دينية واستراتيجية وسياسية، تعود جذورها إلى صراعات أوروبا مع العالم الإسلامي منذ الحملات الصليبية. فقد وجدت فرنسا في الضعف السياسي والعسكري الذي عرفته الجزائر في أواخر العهد العثماني، فرصة سانحة لتحقيق مشروعها الكولونيالي، الذي لم يقتصر على السيطرة العسكرية، بل تعدّاه إلى محاولة إلحاق الجزائر بالكيان الفرنسي كجزء لا يتجزأ من الدولة الفرنسية.

وقد اتخذ هذا المشروع طابعًا أكثر وضوحًا وصرامة ابتداءً من سنة 1870، مع سقوط نابليون الثالث وبروز حكومة الدفاع الوطني، التي أعادت بعث سياسة الإدماج بعد أن كانت قد جُمّدت مؤقتًا. فقد انتقلت السلطة من المؤسسة العسكرية إلى أيدي المستوطنين الأوروبيين، الذين شرعوا في سنّ قوانين وتشريعات تسعى إلى إدماج الجزائر إدماجًا قسريًا، لا يعترف بخصوصيتها الثقافية والدينية، بل يقوم على محوها لصالح النموذج الفرنسي. وقد تجسّدت هذه السياسة عبر مجموعة من الإجراءات التشريعية والمؤسساتية، أبرزها مرسوم كريميوه لسنة 1870، الذي ميّز بين اليهود والمسلمين في منح الجنسية، وقانون التجنيس لسنة 1919، وقانون التجنيد الإجباري، فضلًا عن تطبيق مرسوم السيناتوس كونسيلت، وكلها نصوص هدفت إلى خلق مجتمع "متفرنس" على حساب الهوية الوطنية الجزائرية.

إلا أن هذه السياسة لم تمر دون رد فعل، إذ واجهها الجزائريون – بمختلف أطيافهم – برفض صريح ومتنوع، اتخذ أشكالًا متعددة تراوحت بين المقاومة السياسية والنضال الثقافي والمطالبة بالحقوق المدنية، خاصة مع بداية تشكّل الحركة الوطنية الجزائرية مطلع القرن العشرين. وقد ساهمت هذه الردود في تعرية تناقضات المشروع الاستعماري، وكشف زيف شعارات الإدماج والتمدين التي رفعتها فرنسا، خصوصًا في ظل استمرار سياسات الإقصاء والتهميش والتفرقة.

وعليه، تسعى هذه المذكرة إلى دراسة سياسة الإدماج التي تبنّتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1870و1945، من خلال تحليل أسسها التشريعية والإدارية، وكشف آثارها الاجتماعية والثقافية، مع التركيز على ردود الأفعال الوطنية التي واجهتها، والكيفية التي ساهمت بها تلك الردود في بلورة الوعي الوطني وتشكيل ملامح الحركة التحررية لاحقًا.

بالاعتماد على طبيعة الموضوع التاريخي والسياسي، يمكن تقسيم أسباب اختيار موضوع "سياسة الإدماج الفرنسية وردود الأفعال الوطنية (1870–1945) "(إلى قسمين رئيسيين :أسباب ذاتية وأسباب موضوعية، كما يلي:

أولًا: الأسباب الذاتية

1. الاهتمام الشخصي بالقضية الوطنية الجزائرية: ينبع اختياري لهذا الموضوع من اهتمامي العميق بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وخاصة مرحلة الاحتلال الفرنسي التي شكّلت لحظة محورية في بناء الوعي الوطني.
2. الرغبة في فهم آليات الهيمنة الاستعمارية: ساهم الطابع المعقّد لسياسة الإدماج الفرنسية في إثارة فضولي الأكاديمي لفهم كيف يمكن لقوة استعمارية أن تستخدم القانون والثقافة والتعليم كوسائل لطمس هوية شعب بأكمله.
3. الاقتناع بأهمية الذاكرة التاريخية: أؤمن بأن دراسة مثل هذه المواضيع تعزز من الذاكرة الجماعية، وتساهم في ترسيخ روح الانتماء الوطني عبر كشف جذور المعاناة وملامح الصمود التي عاشها الجزائريون خلال الحقبة الاستعمارية.
4. الحاجة إلى تسليط الضوء على الجوانب المغفلة من سياسة الإدماج العديد من الدراسات ركزت على الجوانب العسكرية أو الاقتصادية للاحتلال الفرنسي، بينما تبقى سياسة الإدماج وتفاصيلها التشريعية والثقافية بحاجة إلى دراسة معمقة ومتخصصة.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

1. أهمية المرحلة الزمنية المدروسة (1870–1945): تمثل هذه الفترة مرحلة محورية في تطور السياسات الاستعمارية الفرنسية، وتحول السلطة من العسكر إلى المستوطنين، وبداية نضوج الحركة الوطنية الجزائرية كرد فعل على تلك السياسات.
2. ارتباط سياسة الإدماج بمسار بناء الهوية الوطنية: تُعد سياسة الإدماج أحد أهم العوامل التي ساهمت في بلورة الوعي السياسي والثقافي لدى الجزائريين، إذ أدّت الممارسات الإقصائية إلى تحفيز العمل الوطني والتنظيم السياسي.
3. قلة الدراسات التفصيلية حول التشريعات الاستعمارية في الأوساط الأكاديمية: رغم الأهمية القصوى لموضوع الإدماج، لا تزال الدراسات المعمقة حول القوانين والإجراءات الإدارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري محدودة مقارنة بمواضيع أخرى.
4. الراهنية السياسية والفكرية للموضوع: لا تزال آثار سياسة الإدماج الفرنسية تُطرح في النقاشات الفكرية والسياسية المعاصرة، خاصة في ظل العلاقات الجزائرية–الفرنسية ومطالب الذاكرة التاريخية والاعتراف الرسمي بالجرائم الاستعمارية.

بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يتناول سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر وردود الأفعال الوطنية تجاهها خلال الفترة الممتدة من 1870 إلى 1945، يمكن صياغة الإشكالية بصيغة أكاديمية دقيقة على النحو التالي:

ثالثا إشكالية البحث:

شكّلت سياسة الإدماج التي انتهجتها فرنسا في الجزائر إحدى أخطر أدوات الاستعمار غير المباشرة، حيث سعت من خلالها إلى تفكيك المجتمع الجزائري من الداخل، وطمس هويته الدينية والثقافية عبر آليات قانونية وتعليمية وإدارية ممنهجة. وقد رافقت هذه السياسة جملة من التشريعات التي هدفت إلى إدماج الجزائريين ضمن الكيان الفرنسي، لكن دون منحهم الحقوق السياسية والمدنية الكاملة، مما خلق واقعًا من التمييز والتهميش.

وبناء على ما سبق، تتمثل الإشكالية المحورية لهذا البحث في السؤال التالي:

ما مضمون سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر بين 1870 و1945؟ وكيف كانت مواقف تيارات الحركة الوطنية منها؟

في إطار الإشكالية السابقة، يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تسهم في تفكيك عناصر الموضوع ومعالجة أبعاده المختلفة بدقة، وذلك على النحو الآتي:

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الخلفيات السياسية والتاريخية التي مهدت لاعتماد سياسة الإدماج في الجزائر بعد سنة 1870؟
2. ما أبرز التشريعات والقوانين التي كرّست سياسة الإدماج في المجالات: القانونية، التعليمية، والثقافية؟
3. كيف تعاملت السلطات الفرنسية مع مبدأ المساواة في الحقوق بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين؟
4. ما هي مظاهر التمييز التي تضمنتها قوانين مثل مرسوم كريمييو (1870) وقانون التجنيس (1919)؟
5. ما ردود الفعل الوطنية (السياسية والاجتماعية والدينية) التي أفرزتها هذه السياسات الإدماجية؟
6. كيف ساهمت سياسة الإدماج في نشوء وعي وطني جزائري، وما دور الحركة الوطنية في مقاومة هذه السياسة؟
7. إلى أي مدى استطاعت فرنسا فرض ثقافتها وهويتها على المجتمع الجزائري في ظل تصاعد الوعي المقاوم؟

رابعًا: حدود الدراسة

لضبط إطار البحث وتحديد مجاله بدقة، تم حصر هذه الدراسة ضمن حدود مكانية وزمانية واضحة تتماشى مع موضوع "سياسة الإدماج الفرنسية وردود الأفعال الوطنية (1870–1945)"، وذلك على النحو الآتي:

1 .الحدود المكانية:

تتحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، باعتبارها مجال التطبيق المباشر لسياسة الإدماج الفرنسية، حيث كانت فرنسا تعتبرها جزءًا من ترابها الوطني بعد صدور مرسوم سنة 1848، فقسمت إلى ثلاث مقاطعات إدارية (الجزائر، وهران، قسنطينة). وقد تمحورت سياسة الإدماج ومظاهرها في هذه المناطق، التي شهدت تطبيق التشريعات والإجراءات الاستعمارية الفرنسية الهادفة إلى فرنسة السكان الأصليين وطمس هويتهم الوطنية والدينية.

2 .الحدود الزمانية:

تمتد الحدود الزمنية للدراسة من سنة 1870 إلى سنة 1945، وهي فترة مفصلية في التاريخ الاستعماري الفرنسي في الجزائر:

- سنة 1870 تمثل بداية التحول الجذري في سياسة الاستعمار، مع سقوط الإمبراطورية الثانية وبروز "الجمهورية الثالثة"، حيث أُعيد إحياء مشروع الإدماج بعد توقفه مؤقتًا في عهد نابليون الثالث، وتم إصدار مرسوم كريميو الذي شكّل نقطة تحول في السياسة التشريعية تجاه السكان.
- سنة 1945 تمثل نهاية المرحلة المدروسة، حيث شكّلت مجازر 8 ماي 1945 لحظة فاصلة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وكشفت فشل مشروع الإدماج في احتواء الشعب الجزائري، ومهّدت لمرحلة جديدة من الكفاح السياسي والمسلح نحو الاستقلال.

خامسًا: المناهج المعتمدة في الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة وفهم سياسة الإدماج الفرنسية وردود الأفعال الوطنية في الجزائر خلال الفترة (1870-1945)، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج البحثية المتكاملة التي تعكس تنوع وطبيعة الموضوع، وهي كما يلي:

1-المنهج التاريخي:

يُعتبر المنهج التاريخي هو الأساس في هذه الدراسة، حيث يتم من خلاله تتبع تسلسل الأحداث وتطور سياسة الإدماج الفرنسية عبر الزمن، وتحليل الظروف السياسية والاجتماعية التي رافقت صدور التشريعات والقوانين الاستعمارية. يهدف هذا المنهج إلى فهم السياق الزمني والتاريخي الذي تجسدت فيه هذه السياسة.

2- المنهج الوصفي:

تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض وتحليل النصوص القانونية والسياسية التي صدرت في إطار سياسة الإدماج، بالإضافة إلى وصف ردود الفعل الوطنية المختلفة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، لتقديم صورة واضحة عن ممارسات السلطات الفرنسية والمقاومة الوطنية.

3- المنهج التحليلي:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لفك شيفرة مضامين القوانين والإصلاحات الفرنسية، وتحليل أهدافها الحقيقية ومدى تأثيرها على المجتمع الجزائري، كما تم تحليل ردود فعل الأطراف المختلفة، من مستعمرين ومستعمرين أصليين، لفهم طبيعة الصراع القائم.

سادسا: الدراسات السابقة

لقد تم دراسة هذا الموضوع في رسائل دكتورة وماجستير مع اختلاف جوانب التي تم التطرق إليها والتي شملها حيث أنه عالجت رسالة دكتورة التي كانت تحت عنوان السياسة العقارية

الفرنسية في الجزائر (1830-1930) لصاحبها صالح حيمر الذي تطرق إلى أهم التشريعات العقارية الصادرة من طرف الإدارة في هذه الفترة.

وكذلك رسالة ماجستير الموسومة بعنوان سياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود الفعل الوطنية لصاحبها العربي عائم حيث تضمنت جملة الإصلاحات التي تطرقنا إليها في الفصل الثالث وكانت هذه المذكرة تتناول الإصلاحات في شكل جزئيات .

الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي

عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، 1899-1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005/2004، والتي تطرق فيها لكل جوانب حياة فرحات عباس وأهم محطات حياته وانجازاته.

سابعا: المصادر والمراجع

لقد اعتمدنا في دراستنا على العديد من المصادر والمراجع والتي كانت تتمثل أبرزها في :

كتب أبو القاسم سعد الله:

- تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954م)، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1990
- الحركة الوطنية الجزائرية بحيث. تعتبر كتب أبو القاسم سعد الله من أهم المراجع في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر وقد استفدنا منهم في الفصل الثالث الذي يتضمن الإصلاحات الفرنسية.

كتاب عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المعاصر (1830–1954م) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، (دون طبعة)، الجزائر، 2014

كتاب يحيى بوعزيز، سياسة التسلط والحركة الوطنية الجزائرية من 1830–1954)

نجد أيضا كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919) بجزأيه الأول والثاني الشارل روبير أجرون الذي يعتبر مرجعا مهما نظرا لما احتوى عليه من إحاطة بموضوعنا من مختلف جوانبه .

ثامنا الصعوبات

من دون أدنى شك لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات للوصول إلى مبتغانا لإتمام البحث :إن المراجع التي تتناول هذا الموضوع وبشكل معمق كانت أغلبها باللغة الأجنبية ونظرا لضيق الوقت لم يسعنا لترجمتها .

وقد عرفت هذه الفترة الكثير من التغيرات في مختلف المجالات من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر بسبب طول الفترة الزمنية.

الفصل الأول

أهداف فرنسا من سياسة الإدماج

تمهيد:

كان الاحتلال الفرنسي للجزائر حلقة من حلقات الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا على العالم الإسلامي عامة سببها خلافات دينية وعقائدية عميقة، أكبرها الخلاف القائم على ملكية الأراضي المقدسة في فلسطين، و قد تعدّدت الأسباب والدوافع لاحتلال الجزائر بعدما أصبحت مطمعا سهلا جرّاء ضعفها في أواخر عهد الدايات[1]، بسبب الفساد السياسي التي شهدته دواليب الحكم أنذاك.

بدا التوسع الفرنسي ومشاريع الحملة الفرنسية بقيادة الامبراطور نابليون[2]، الذي كان يحلم بجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية، فبدأ بالتخطيط لحملة احتلال كبيرة شنّها على دول شمال افريقيا، لإقامة مستعمرات عسكرية فرنسية، خاصة على الأراضي الجزائرية، غير انه تخلّى عن فكرة الاحتلال بشكل مؤقت، لوجود هذه الأخيرة تحت راية الحكم العثماني.

---

[1] **مرحلة الدايات (1671-1830م)**: عرفت الجزائر خلال مرحلة الدايات التي بدأت على اثر انقلاب قادته أمن طائفة الرياس اضطرابات سياسية على مستوى هرم السلطة، ابتداء من نهاية الفرن الثامن عشر (18) حيث تعاقب خلال مدة مائة وتسعة وخمسون سنة 21 دايا على عرش الإيالة، وقد تولى رياس البحر مقاليد الحكم فيها أولهم حجي محمد تركيثم بعدها أصبح الداي يختار من بين ضباط الانكشارية، وتعتبر أطول مراحل العهد العثماني. تميزت المرحلة بالحكم الدكتاتوري، حيث تسلط بعض اليهود على أهم اقتصاديات الجزائر، مع تراجع عائدات المداخيل البحرية، وتوتر العلاقات بين الجزائر وتونس مما أدى إلى نشوب حروب بين البلدين، ثم وقوع غارات مسيحية على الايالة ومنها غارة أوريلي سنة 1775م، تهميش الشعب، وكثرة الاغتيالات والفتن والاضطرابات. ورغم كل هذا تعتبر مرحلة تطور للأحسن خاصة خلال القرن 18م وكذلك من ناحية الاستقرار، فتعد الأفضل، فقد أصبح القرار السياسي الجزائري حرا بشكل شبه مطلق حيث اعيد تأسيس الدولة الجزائرية تدريجيا وتم بناء جيش قوي وله ميزانية مستقلة. واستطاعت الجزائر خلال هذه المرحلة تحرير وهران من الاحتلال الاسباني 1792، وبالتالي القضاء التام على الوجود الاسباني في البلاد، كما شهدت البلاد تطورا عمرانيا واقتصاديا لافتا خاصة على عهد الداي حسن باشا، وتقلص نفوذ الديوان حيث أصبحت سلطته شكلية. أنظر: عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، "رحلة ابن حمادوش الجزائري، المسمات لسان المقال في النبإ عن النسب والحسب والحال"، تح: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 9-10. والدايات: جمع داي وتعني الخال أو الرئيس أو حاكم البلاد أنظر المعاني الجامع على الموقع https://www.almaany.com تاريخ الاطلاع 2025/04/13 على الساعة 15.05.

[2] نابليون كارلو بونابرت، ولد نابليون بونابرت في 15 اغسطس 1769 م في جزيرة كورسيكا الواقعة بالبحر المتوسط تجاه الجنوب الفرنسي، وفي غرب ايطاليا في بلدة اجاكسيو. قائد عسكري وسياسي بزغ نجمه خلال الثورة الفرنسية، وقاد عَّدة حملات عسكرية ناجحة ضَّد أعداء فرنسا حروبها خ أحداث الل الثورية. حكم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر

اتخذت فرنسا قرارها لاحتلال الجزائر، بعد سقوط حكومة الأتراك في الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام والتسليم بين المارشال دي بورمون[1] De Bourmont والداي حسين[2] بتاريخ 05 جويلية1830م. سعت بكل ما أوتيت من قوّة لإدماج الجزائر في الكيان الفرنسي، بعد ان أصبحت الجزائر قطعة تابعة لفرنسا بموجب مرسوم 1848[3]، مقسمة الى ثلاث مقاطعات إدارية فرنسية، رغبة منها في الاحتفاظ ب"ايالة الجزائر" غير مباليين بشرعية أو عدم شرعية أفعالهم، هدفها ان يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا متفرنسا لغة ودينا ونظما.

أعلنت فرنسا ومنذ بداية الاحتلال، أن هدفهم هو تمدين الجزائريين، لاعتبارها لهم "متوحشين وغير متحضرين" واعتبرت نشر الحضارة الأوروبية وإحلال النظم الفرنسية مكان النظم

---

[1] دي بورمون اسمه الكامل: " Luis Augustr Victor. Conte de ghaisin Bourmont" ولد في 2 سبتمبر 1773م تخرج من المدرسة العسكرية Sorèze ،عين ضمن الحرس الملكي وشارك في العديد من الحروب خارج فرنسا كإسبانيا عام 1823م، عين وزيرا للدفاع في عهد الملك شارل العاشر. قاد الحملة التأديبية الفرنسية لحسين باشا ووقع معاهدة الاستسلام 5 جويلة 1830م بعد انتصاره في معركة سطولي وبعد سقوط الملك شارل العاشر رفض دي برمون أداء القسم للملك لويس فيليب وعليه غادر الجزائر نهائيا نحو منفاه اسبانيا. ثم عاد لفرنسا عام 1840 لبث هناك حتى مات عام 1846م، أنظر:
NARSSICE Faucon. Le livre d'or de l'Algérie. Paris. 1889. pp 108 102

[2] – الداي حسين هو آخر دايات الجزائر العثمانيين، حكم من 1818 حتى سقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي عام 1830 . وُلد حوالي عام 1773 في أزمير بتركيا لعائلة عسكرية، وتلقى تكوينًا عسكريًا في إسطنبول. تولى الحكم بناءً على وصية الحاكم السابق عمر باشا، وتمت مبايعته رسميًا في 1 مارس 1818، ثم أقر الباب العالي تعيينه فرمانًا من السلطان محمود الثاني . خلال حكمه، عمل على تنظيم الإدارة، إصلاح الجيش والأسطول البحري، وبناء دار لصناعة السفن، كما حسّن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر. واجه الداي حسين تهديدات أوروبية متزايدة، خاصة من فرنسا، التي استغلت حادثة "المروحة" عام 1827 كذريعة لشن الحصار على الجزائر لمدة 6 أشهر ثم غزوها في 1830 .نظم مقاومة شعبية وعسكرية ضد الغزو الفرنسي استمرت 21 يومًا، لكنها انتهت بسقوط مدينة الجزائر في 5 يوليو 1830. بعد الاستسلام، نُفي الداي حسين مع عائلته إلى نابولي ثم الإسكندرية حيث توفي عام 1838 .يُذكر أنه كان يحكم بحكمة ويستشير العلماء، وكان محبوبًا لدى الجزائريين رغم الظروف الصعبة التي واجهها، أنظر: فطيمة شيخ، الاضطرابات الداخلية لإيالة الجزائر في عهد الداي حسين باشا، الحوار المتوسطي، المجلد 13، العدد 02، 2022، ص 300.

[3] – بعد تزايد نفوذ المعمرين من خلال السيطرة على تتوجيه السياسة الفرنسية بما يخدم مصالحهم، تعزز هذا سنة 1848 حين طالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا وضرورة تمثيلهم في البرلمان الفرنسي وقد استجاب الدستور الجديد الصادر وفق التغيرات الجديدة بعد الثورة التي حصلت في فرنسا سنة 1848 ونص الدستور على اعتبار الجزائر أرضا فرنسية وبالتالي تسري عليها التنظيمات والقوانين السارية في فرنسا. أنظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، دار البصائر، الطبعة 3، الجزائر، 2008، ص 126.

الإسلامية، وجعل اللغة الفرنسية لغة رسمية في الجزائر تغييرا في المجتمع الجزائري وإدماجه في الكيان الفرنسي.

I- مفهوم الادماج عامة في سياسة الاستعمار الفرنسي للجزائر.

بعد احتلالها للجزائر، شرعت فرنسا في تنفيذ سياسة استعمارية شاملة، هدفها الأساسي إخضاع البلاد أرضًا وشعبًا، من خلال نهب خيراتها ومحاولة طمس كيانها الحضاري. لم تقتصر هذه السياسة على السيطرة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل امتدت إلى تنظيم الأحكام القضائية بما يخدم الهيمنة الفرنسية.

وكانت سياسة الإدماج أبرز مظاهر هذا المشروع الاستعماري، إذ سعت فرنسا من خلالها إلى إذابة الشخصية الوطنية الجزائرية داخل النموذج الثقافي الفرنسي، عبر محو الهوية العربية الإسلامية واستبدالها بالثقافة واللغة الفرنسيتين، في محاولة لتحويل الجزائر من وطن مستقل إلى مجرد امتداد للكيان الفرنسي

تجسدت هذه السياسة في سن العديد من القوانين والمراسيم التي سنّها العديد من الحكام الفرنسيين ليطبقها الحكام العامون في الجزائر، سواء في مرحلة الحكم العسكري (1830–1770) او المدني (1871–1956) والتي كانت تهدف إلى ربط الجزائر بفرنسا سياسياً وإدارياً وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ منها من أبرز تلك المراسيم نجد مرسوم 1834[1] ومرسوم 1848 الذي اعتبر الجزائر قطعة فرنسية، بعد تقسيم الجزائر الى ثلاث مقاطعات ادرية في شمال الجزائر هي الجزائر، وهران وقسنطينة.

[1] – مرسوم 22 يوليو 1834 هو قرار أصدرته الحكومة الفرنسية قضى بإلحاق الجزائر رسميًا بفرنسا، وتنظيمها كمستعمرة عسكرية تحت سلطة حاكم عام تابع لوزير الحرب الفرنسي في باريس. بموجب هذا المرسوم، قُسمت الجزائر إلى ثلاث ولايات أو مقاطعات إدارية هي: الجزائر، وهران، وقسنطينة، مع إدارة عسكرية مركزية تهدف إلى تثبيت السيطرة الفرنسية على الأراضي المحتلة وتسهيل الاستيطان الأوروبي. هذا المرسوم شكّل نقطة تحول في تاريخ الجزائر، إذ أنهى مرحلة الاحتلال العسكري المحدود وبدأ مرحلة الاستعمار الرسمي المباشر. أنظر: نور الدين صابر، المكاتب العربية والسياسية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، إقليم قسنطينة أنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 1056.

I .1. مفهوم الإدماج عامة :

سياسة الإدماج الاستعمارية، تعرف بأنها سياسة تهدف في جوهرها إلى القضاء على الكيان الوطني وذوبانه في الكيان والهوية المستعمرة، من خلال مختلف الإجراءات والقوانين الاستعمارية المطبقة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتعرف سياسة الادماج بأنها قائمة على مبدأ التماثل بين الدولة المستعمِرة والدولة، والدولة المستعمَرة. ولكن ما حصل في الجزائر كان عكس ذلك تمام، فقد سعت فرنسا لطمس الهوية الجزائرية بكل قوتها وبالتالي الحاقها مباشرة بفرنسا.

أولا: لغة:

تشتق كلمة الادماج من الفعل دمج :دمَجَ الأَمْرُ يَدْمُجُ دُمُوجاً: اسْتَقَامَ .وأَمْرٌ دُماج ودِماج :مُسْتَقِيمٌ .وتَدامَجوا عَلَى الشيءِ :اجْتَمَعوا. وَدَامَجَهُ عَلَيْهِمْ، دِماجاً: جَامَعَهُ. وصُلْح دِماجٌ ودُماجٌ مُحْكَمٌ قَوِيٌّ .وأَدْمَجَ الحَبْلَ :أَجاد فَتْلَه؛ وَقِيلَ :أَحْكَمَ فَتْلَه فِي رِقَّةٍ[1]. ويعني الضم بالقوّة دون أدنى مراعاة للمضموم أو المدمج[2].

ويقال هو اللف، وإدخال شيء في شيء آخر، تقول: أَدْمَجْتُ متاعي، إذا أدخلته في ثوب أو حقيبة أو كيس أو نحوها، وأَدْمَجْتُ طَرَفَ الثوب، إذا لَفَفْتَ بعضه على بعض فأخفيتَ مثلاً المهترئ وأظهرت الطرف السليم.[3]

نرى أن الادماج من فعل دمج وهو يعني دمج الشيء في الشيء" أي أدخله وألحقه به حتى صار كالشيء الواحد. كما يعني الجمع والتأليف بين الأشياء المتفرقة.

---

[1]– محمد بن مُكَرَّم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، الجزء الثاني، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1414هـ، ص 274.

[2]– أحمد حمدي، جذور الخطاب الأيديولوجي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص 89.

[3]– عبد الرحمن حسن حبنكة، البلاغة العربية " أسسها وعلومها وفنونها"، الجزء الأول، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، 1996، ص 427.

ثانيا: اصطلاحا:

- في المجال التربوي والتعليمي، الإدماج هو "نشاط تطبيقي مركب يجرى في إطار وضعية تعليمية، تتوخى تجنيد المكتسبات السابقة التي بناها المتعلمون في سياقات تعليمية مختلفة لبلوغ هدف محدد".
- في المجال الاجتماعي والثقافي، الإدماج هو "عملية إدخال عنصر في مجموعة عناصر أخرى أو تفعيل مجموعة عناصر بغرض تحقيق الانسجام والترابط بينها". ويشمل ذلك إدماج أفراد من ثقافات أو أجناس أو أعمار مختلفة.
- في المجال القانوني والإداري، الإدماج يعني "العملية التي يتم بموجبها تغيير وضعية الموظفين كإدماج الملحقين في إدارة الإلحاق أو إدماجهم في نظام أساسي جديد".

2.I. مفهوم الإدماج في سياسة فرنسا الاستعمارية :

يُعرف الإدماج في السياسة الاستعمارية عمومًا بأنه سعي الدولة المستعمِرة إلى تحقيق نوع من التماثل بين الإقليم المحتل والدولة الأم، سواء في نظام الحكم أو في التسويات القانونية والإدارية. وفي السياق الفرنسي تحديدًا، يقوم هذا المفهوم على رؤية استعمارية جوهرها أن الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، وإن لم تكن امتدادًا جغرافيًا طبيعيًا للدولة الفرنسية، ينبغي أن تُخضع لنفس النظام السائد في فرنسا، أو على الأقل لنظام مشابه له من حيث القوانين والتنظيمات.[1]

يشير مفهوم الإدماج في السياق الاستعماري، كما تم بيانه، إلى فكرة التماثل والتسوية في نظام الحكم بين الدولة الأم والمستعمرة. يقوم هذا التصور على افتراض مفاده أن المستعمرات ليست مجرد امتداد جغرافي للدولة المستعمِرة، بل كيانات يجب أن تُخضع لنظام سياسي وإداري مماثل أو على الأقل مشابه لما هو معمول به في الدولة الأم.

[1]– محمد حسنين هيكل، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1986م، ص 33.

سعت فرنسا في الجزائر إلى القضاء على الهوية الوطنية واستغلال الموارد لصالحها[1]، عبر سياسة الإدماج التي بدأت مع نابليون الثالث وتكرست في عهد الجمهورية الثالثة. ورغم احتلال مدينة الجزائر سنة 1830، استمر الغزو لعقود ولم يُستكمل إلا بحملة الجنرال راندون[2] في القبائل سنة 1857. لكن السيطرة لم تكن تامة، إذ واجه الاستعمار مقاومات متواصلة أبرزها انتفاضة 1871 وثورات الأوراس، ما يؤكد استمرار الرفض الشعبي للوجود الفرنسي.

ويرى أبو القاسم سعد الله أن الادماج أو كما أشار إليها دائما بالاندماج[3]، ترددت كثيرا خلال القرن التاسع عشر ميلادي في الصحف والنشرات والخطب الفرنسية، وكان المقصود بها عندئذ تطبيق نظم الفرنسة على فرنسي الجزائر من إدارة وتعليم وقوانين وانتخابات...[4]،وبأن ظهور الطبقة الوسطى في فرنسا شجع أصحاب الصناعة والتجارة على المناداة بسياسة الاندماج (الادماج) في الجزائر"[5].

ويعرف أن سياسة الإدماج يسلكها المتسلط الغالب ويتخذها سلاحا لإدماج غيره في كيانه بقتل جميع خصائص ذلك الغير من تقاليد وتراث قومي.[6]

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1990، الجزء الثاني، ص 97.

[2]– كان جاك لوي راندون وزيرا للحربية حتى أكتوبر 1851م، عينه لويس نابليون خليفة للجنرال ألفوس هنري دوتيو ليصبح لاحقا حاكما عاما، استطاع أن يقود عملية الغزو للجزائر. كما عاصر المارشال راندون الكثير من الأحداث التي جرت في الجزائر، مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بيليسي، تاريخ 06 فيفري 1863م، جامعة المسيلة، العدد 25، ص 257.

[3]–مفهوم الاندماج لغة: هو الرغبة في التوحد مع الآخر، أنظر أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 89، اصطلاحا: يأتي الاندماج عن طواعية ومن غير شعور أحيانا من ذوي النفوس الحائرة الضعيفة، أنظر مقال منشور يوم 28 نوفمبر سنة 1949، ص 03.

[4]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954م)، دار الغرب الإسلامي، الجزء السادس،1998، ص 368–456.

[5]–أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 97.

[6] – مجلة البصائر، مقال منشور يوم 28 نوفمبر، مرجع سابق، ص 89.

وقد عرف الطاهر الغول الإدماج حسب المفهوم الفرنسي والمفهوم الجزائري[1]:

- المفهوم الفرنسي(الكولون): الإدماج لدى الكولون يعني محاولات المستوطنين الأوروبيين وسعيهم من أجل إلحاقهم بالنظم والقوانين الداخلية المعمول بها في فرنسا، واستفادتهم من حقوقهم الوطنية، كمواطنين فرنسيين بأرض الجزائر.
- المفهوم لدى الجزائريين: يعني سعي النخبة الجزائرية المتفرنسة، ونضالها بهدف تمكين شعبها من الاستفادة من الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون في ظل حكم الدولة الفرنسية وقوانينها المدنية.

وقد عرف الإدماج بأنه يعني: " إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي، وبذلك لن تقوم للجزائر كجزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي قائمة في يوم من الأيام، بعد أن يسلخ الجزائريون من دينهم ولغتهم وجنسيتهم، وبالتالي من حضارتهم الإسلامية، وبحثوا منها اجتثاثا، كما وقع للعرب المسلمين في الأندلس منذ قرون".[2]

كما شرح سوس تال بأن سياسة الاندماج أو التجنيس، كانت تهدف إلى تحويل كل جزائري مسلم إلى فرنسي من فرنسا؛ دون الأخذ بأصالته و تقاليده وأذواقه، والإدماج لا يعني إنكار ومحاربة هذه الأصالة، بل أن أهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية ودعمها بشتى الطرق، خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات مثل: فصل الدين عن الدولة، وتعليم اللغة الفرنسية[3].

[1]–الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919–1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014/2013، ص80–81.

[2] – رابح تركي، التعليم والشخصية الجزائرية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، ص 112.

[3]–Jacquesoustelle, Aimée et souffrante Algérie, éd Plon, paris 1956. P–p 264–265.

I.3.ظهور سياسة الادماج في الجزائر :

سنة 1834 يلاحظ أن الادماج بدأت بظهور بشكل جلي على أرض الواقع خلال مختلف القوانين والقرارات التي تبنتها فرنسا من حكومة، ادارة، جيش ومستوطنين وهذا ما جسده القرار الامبراطوري الذي يقضي بالحاق الجزائر بفرنسا لتتوالى بعد ذلك مختلف الآليات والاجراءات الفرنسية التي تخدم هذا الطرح[1].

سنة 1852م، بدأ مشروع الادماج من الجانب السياسي في ذهن نابليون الثالث، والذي صرح به وعلى ضرورة تنفيذه، وبعد زيارته للجزائر في الفترة 17 و19 سبتمبر 1860 والتي بدأت تهتم ظاهريا بشؤون الشعب الجزائري وذلك بدمجهم في المؤسسات الاستعمارية، ولكن الغاية كانت خدمة مصالح فرنسا ومصالح المعمرين الأوروبيين، وهذا ما صرح به الرئيس السابق لمحكمة الجزائر سنة 1860 بقوله: "سيأتي يوم وستشكل فيه الجزائر ولاية فرنسية فقط"[2].

سنة 1861 وبتاريخ 25 جوان صدر القرار الامبراطوري الذي حدد للجزائريين مكافأة قدرها 50 فرنك مقابل الالتزام بأربع سنوات [3]وذلك من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الشعب الجزائري لدمجهم في صفوف قوات الاحتلال.

سنة 1864 صرح أحد الجنرالات أن الجنود الجزائريين سيساعدوننا على ادماج الجزائر بعد أن يتعرفوا على اللغة والعادات والأفكار السامية لفرنسا ويصبحون بهذه الطريقة دعاة لحضارتنا.[4]

---

[1]– زوينة بن عمارة، سياسة الادماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وأثرها على الجزائريين ابان الفترة 1860–1870، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 01، 2023، ص 240.

[2]–Gazzette de l’Algérie, (A1, N1)، le 11 juillet 1884. 4Teissier Octave : Napoléon III en Algérie, challamel ainé libraire, Paris, 1865, p 18.

[3]–Passols Antoine–Vincent: L’Algérie et l’assimilation des indigènes musulmans: étude sur l’utilisation des ressources militaires de l’Algérie, éditeur militaire, Paris, 1903, p 36.

[4]– ابراهيم لونيسي، الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830–1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، 1997، ص115.

سنة 1865 اصدار قانون المواطنة الفرنسية، وهذا القانون الذي فرض على الشعب الجزائري التخلي على أحواله الشخصية الاسلامية إذا أراد التمتع بحقوق المواطن الفرنسي، فأين يكمن هنا الحفاظ على الجنسية الجزائرية حسب قول الأخير[1]. ولقد استهدف هذا القانون الفئة المتعلمة في المدارس الفرنسية، إلا أنه لم يستجب إلى فئة قليلة والتي شكلت مجموعة أو شخصيات الاتجاه الادماجي.

سنة 1871 جاء القانون الوطني ليؤسس لنظام إداري وقانوني استثنائي للجزائريين، ويحرمهم من العديد من الحقوق. وقد نص هذا القانون على فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية، وكان الهدف هو إخضاع الجزائريين لنظام قمعي وإجبارهم على الاندماج في المجتمع الفرنسي.

وأمام هذه السياسة القاسية من الاستيعاب، طوّر الجزائريون أشكالاً مختلفة من المقاومة. وانضم بعضهم إلى الحركات الإصلاحية، مثل تلك التي قادها الأمير خالد، الذي طالب بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين. وانضم آخرون إلى تيارات، داعين إلى الاستقلال والرفض التام للهيمنة الفرنسية.

سنة 1927 تم تأسيس هيئة تجمع أنصار هذا الاتجاه بزعامة بلقاسم بن التهامي، ثم ضمن كل من الصالح بن جلول وفرحات عباس.

I.4. أبرز شخصيات الاتجاه الادماجي :

رغم القمع وانتهاكات الحقوق، ظل الجزائريون متمسكين بشدة بهويتهم العربية الإسلامية. لقد أظهروا رفضًا جماعيًا لسياسة الاستيعاب الفرنسية، وبالتالي حافظوا على شخصيتهم الوطنية في مواجهة الرغبة في القضاء على الاستعمار.

[1]– زوينة بن عمارة، سياسة الادماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وأثرها على الجزائريين ابان الفترة 1860–1870، مرجع سابق، ص 241.

ولكن وحسب أبو القاسم سعد الله فإن ظهور الادماج الخاص بالجزائريين بدأ مع مجيء لجنة جول فيري، حيث لاحظ هذا الأخير وجود جزائريين طالبوا بالحقوق وآمنوا بالتقارب بين فرنسا والجزائر عبر دمج هذه الأخيرة في المجتمع الفرنسي.

فلقد سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية من خلال سياسة الادماج إلى خلق نخبة جزائرية مثقفة متأثرة بالأفكار الفرنسية والمؤمنة بالتفوق الحضاري الفرنسي. وقد لعبت المدرسة الكولونيالية دوراً أساسياً في تكوين هذه النخبة التي كان من المفترض أن تقوم بنشر الثقافة الفرنسية وتسهيل عملية الاندماج في إطار المتروبول. ومن أسماء هؤلاء الشخصيات:

1-أحمد بن بريهمات:

أحمد بن بريهمات هو أحد أبناء حسن بن بريهمات، ولد بالجزائر العاصمة سنة 1854[1]م وتعلم بالمدرسة السلطانية 'الكوليج الامبريالي" قبل الغاءها سنة 1871، وتخرج مترجما عسكريا[2]، وفي سنة 1873م عيّن مترجما عسكريا واستقال من الوظيفة سنة 1887[3]، كان من المتجنسين ومن مؤيدي السياسة العلمانية في التعليم،وكان مواليا للسياسة الفرنسية (الإنسانية)، وكان جل اهتمامه منصبا على التعليم الفرنسي، فقد أعجب بالحضارة الفرنسية والمدينة الفرنسية لدرجة أنه أعلن أن هدف فرنسا من (فتحها) (احتلالها) للجزائر لم يكن سوى بث الحضارة و (رفع حالة التمدن المنخفضة النازلة بالبلاد)[4].

برز نشاط احمد خلال الثمانينات القرن الماضي، وقد ساعدته ثقافته المزدوجة في الاطلاع على تراث العرب وحضارة الفرنسين على حد السواء.[5]كما طالب أحمد بإجبارية التعليم ومجانتيه

---

[1]– HametIsmael ،Les musulman Français du Nord de l'Afrique،Librairie Armand Colin،Paris1906، p 192.

[2]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، المرجع السابق، ص 249.

[3] –Hamet Ismael ،op.cit ،p291.

[4]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع نفسه ص 249–250.

[5]–المرجع نفسه، ص 250.

بالنسبة للجزائريين أيضا، وهو ما كان الفرنسيون يطبقونه على أنفسهم ويستثنون منه الأهالي[1]، وقد أيد بقوة التعليم الإجباري والمجاني للجنسين لأنه وسيلة (بعثنا ونهضتنا)، هذا الحماس نحو النهضة والبعث منذ أوائل الثمانينات هو الذي جعل أحمد بن بريهمات من رواد الفئة الاندماجية رغم اعتداله.[2]

لقد كان أحمد بن بريهمات من ضمن التيار الاندماجي بعد أن أصبح الأكثر نشاطا وانخراطا في العمل السياسي، على عكس العناصر المحافظة على نفسها داخل الجمعيات والأندية الثقافية، وقد دعى أحمد إلى التقارب بين الأهالي والفرنسيين بدلا من الادماج والتجنس، وأشار في مرسوم بعنوان مرسوم 13 فيفري إلى وضعية التعليم بالجزائر سنة 1830م حي قال: " لم يكن المسلمون متخلفون جدا فيما يتعلق بالتعليم" مستدلا كلامه على أن الجامع الكبير الموجود بشارع البحرية بمدينة الجزائر يدرس فيه اثنا عشر عالما،... وأن الجزائر كانت تملك حوالي 200 مدرسة ابتدائية وعليا وكلها تتمتع بحق الانتفاع بالملكية، وأن فرنسا وباحتلالها للجزائر قد مارست اعمال قمعية ضد هاته المدارس وفي حق الاهالي، وقد طالب بأن يكون التعليم مجاني وبرعاية كريمة من الحكومة الفرنسية[3]، كما حث أهالي الريف على ارسال بناتهم للتعلم مقترحا مجموعة من الاجراءات الانتقالية التي في اعتقاده أنها ترضي أغلب المسلمين وتلائم المصالح الاجتماعية.

ومن خلال ما سبق نرى أن أحمد بن بريهمات ينتمي إلى النخبة الجزائرية والتي قد تأثرت بالفكر الليبرالي والثورة الفرنسية، والتي آمنت بضرورة اندماج الجزائريين في الأمة الفرنسية كسبيل لإنقاذهم من التخلف والجهل.

---

[1]–المرجع نفسه، ص 250.

[2]– المرجع نفسه، ص 252.

[3]– Ahmed Ben Brihmat"،Le Decret du 13 Février et les indigènes Musulmans ،imprimerie de L'association ouvrier D. Foutana ECie . ALGEE .1883.p-p.12-25.

2-فرحات عباس:

ولد فرحات عباس في 24 أوت 1899م (أنظر الملحق رقم 01)*، ولاية جيجل، قسنطينة سابقا في بني عافر في الدوار الذي كان يعمل فيه والده قايد والتابع لبلدية الشحنة، حاليا بلدية الطاهير المختلطة سابقا[1]، سنة 1909 التحق بالمدرسة الابتدائية بالطاهير وبعدها انتقل إلى ثانوية "فليب لويس" بسكيكدة، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى انتقل إلى ثانوية قسنطينة، تحصل على شهادة الباكالوريا، وبعد ذلك تعلم القرآن الكريم، ثم توقف عن الدراسة من أجل التجنيد الاجباري أين بقي مدة ثلاث سنوات بعنابة وأطلق سراحه سنة 1923[2]. نشأ فرحات في عائلة غنية، أبوه هو سعيد بن أحمد عباس، ويعد من أصدقاء فرنسا، أمه هي ماجة بنت علي، وكانت طفولة فرحات عباس مريحة وخالية من كل أنواع البؤس والمعاناة التي كان يعاني منها أغلب أطفال الجزائر[3]. تخرج من الكلية المختلطة للصيدلة والطب بالجزائر سنة 1935، كان من مؤسسي جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا في الجزائر، وقد عمل بصحبة الأمير خالد، وشغل أول منصب سياسي عندا تم انتخابه سنة 1926 كرئيس لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لجامعة الجزائر[4]،ثم تقدم إلى الانتخابات البلدية والجهوية والمالية، وكان نائبا فيها جميعا، ثم انخرط في صفوف الجيش الفرنسي عند قيام الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا.[5]

يعد فرحات عباس من النخبة المطالبة بالإدماج والمدافعين عن هاته السياسة، التحق بفيدرالية النواب المسلمين الجزائريين في 18 جوان 1927م بالجزائر العاصمة، والتي تكونت من

* أنظرشهادة ميلاد فرحات عباس ملحق رقم 01.

[1]-علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، طبعة ثانية، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص 3.

[2]-Benjamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, ed, Casbah, Alger, 1995. P 27

[3] -Benjamin Stora, op,cit, p 27.

[4] -ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1918-1938) ، (دون طبعة) ، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 78.

[5]-علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، مرجع سابق، ص 04.

شخصيات سياسية التي وصفت بالاعتدال وتبنى الوسائل السلمية والدبلوماسية من أجل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية في إطار سياسة الادماج كوسيلة للتحرر.[1]

على الرغم من ثقافته الفرنسية، إلا أن فرحات عباس لعب دورًا مهمًا في الحركة الوطنية الجزائرية. بداية كان من مؤيدي سياسة الادماج مع فرنسا ومطالبًا بالمساواة بين المواطنين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين. لكنه تحول تدريجيًا خلال الحرب العالمية الثانية إلى المطالبة بالانفصال عن فرنسا والاستقلال التام للجزائر.

بعد الاستقلال تم انتخابه نائبا في المجلس الوطني التأسيسي ثم رئيسا له، لكنه قدم استقالته في أوت سنة 1963م وذلك بسبب معارضته القوية لرئيس الجمهورية. كما تعرض للاعتقال والافراج عنه في نفس السنة وذلك لاستمراره بمعارضة نظام الحكم الذي أقيم بقيادة هواري بومدين ، ثم تم وضعه تحت الاقامة الجبرية سنة 1964م ليتم الافراج عنه من طرف الشادلي بن جديد رئيس الجمهورية أنذاك ومنحه ميدالية المقاومة سنة 1984، وتوفي يوم 24 سبتمبر 1985م.[2]

3-الشريف بن حبيلس:

ولد الشريف بن حبيلس في 25 ديسمبر 1891، بمنطقة شفرول أو شبرول بقسنطينة ينحدر من عائلة جزائرية كبيرة عريقة ومثقفة معروفة بالمنطقة[3]، حيث تمكن من متابعة دراسته بالمدارس الفرنسية، وتلقى تعليمه أيضًا على يد أهم الشيوخ والمدرسين هناك من أمثال : عبد القادر المجاوي ومحمد المولود بن الموهوب، ثم انتقل إلى العاصمة لاستكمال المرحلة الجامعية، واختار دراسة تخصص الحقوق بجامعة الجزائر، وبعد إنهاء مساره الجامعي عين بسلك القضاء،

---

[1]–سليم قلالة، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية لاحتلال إلى مجازر 08 ماي 1945 (1830–1945) ، (دون طبعة) ، دار بني مزغنة، الجزائر، ص 117.

[2] –عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، (دون طبعة) ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1939م، ص 494

[3] –خالد بوهند، النخب الجزائرية، دراسة تاريخية واجتماعية (1892–1942) ، (دون طبعة)، دار القدس العربي، الجزائر، 2015، ص 192.

ومارس مهنته متنقلاً بين عدة مدن كسطيف وغيرها، واعتبر أحد أنشط القضاة الجزائريين تكوينًا وممارسة[1]، لم يختلف بن حبيلس عن بني جيله من المثقفين ثقافة فرنسية "عصرية"، فقد كان يعيش على الطريقة الأوربية لاسيما في لباسه، وكان من الذين طالما انتبهوا إلى ضرورة محاكاة الأوربيين في نمط حياتهم، وطريقة تعاطيهم مع المناسبات الاجتماعية والثقافية المختلفة، ورغم ذلك لم نعرف تفاصيل كثيرة عن الحياة الخاصة لابن حبيلس كزوجته وأبنائه، وعلاقاته مع المحيطين به مقارنة بشخصيات أخرى مماثلة كمحمد الصالح بن جلول أو فرحات عباس مثلاً*.

انطلق بن حبيلس في دعم مشروع الاندماج من منطق غريب مفاده ضرورة التعاون المتبادل، فأكد: "أن هذا التعاون أفضل وسيلة لتحقيق التقارب المرغوب، وهل بإمكان أحدهم أن يجرؤ على نكران هذا الإنجاز العظيم؟، ولعل أفكاره تلك قد توافقت مع أفكار زميله رابح زناتي الذي كتب قائلاً: "إن الهدف قبل كل شيء هو الفرنسة؛ يعني منحنا الروح الفرنسية والعقلية (التفكير) الغربية[2]".

كما كتب: "إن الاستعمار حقق الثراء للبعض، ووفر الرخاء للبعض الآخر؛ لكنه نجح في إعطاء الأغلبية حياة أفضل، وعناية صحية أحسن، وقَلَب أوضاع الأهالي رأسًا على عقب، وأخرجهم من خمولهم الموروث، وحبب لهم العمل والنشاط[3]". لقد حاول حبيلس أن يقنع الجزائريين بضرورة تواجد الاستعمار الفرنسي، وأنه جاء لتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة والمنجزات الحضارية الاستعمارية، وهنا كان يقصد النخبة دون غيرها من باقي أبناء الشعب. والذي عاش ويلات

[1]–Merdaci, Abdellali, Auteurs algériens de langue française de la période coloniale, Alger, éd. Chihab, 2010 p. 74– 75.

*لم تحظ شخصية الشريف بن حبيلس بالدراسة العميقة، كما أنها لم تدرس في أعمال أكاديمية معاصرة إلا عرضًا، وذلك على الرغم من أهمية مسارها ودورها المؤثر في مسار الأحداث بالجزائر طيلة أزيد من نصف قرن.

[2]–Zenati, R, Le problème algérien vu par un indigène, Renseignements coloniaux (Supplément deL'Afrique française)، Avril, 1938 p. *32.*

[3]–Benhabilès, Ch. L'Algérie française vue par un indigène, Alger, imprimerie Fontana, 1914, p. 16.

المستعمر وذاق الاستغلال والاستعباد بامتياز. كما حاول اقناع الجزائريين بمسألة التجنيس بالجنسية الفرنسية وبالتالي التخلي عن الأحوال الشخصية.

لا يوجد معلومات تاريخية كفية عن وفاة بن حليس، ولكن من المعروف أنه قد تم اغتياله وفق عملية مدبرة راح ضحيتها.

4-حمد الصالح بن جلول:

ولد محمد الصالح بن جلول سنة 1896مبمدينة قسنطينة من عائلة غنية (أنظر الملحق) ، وقد تلقى تعليمه الأول والثانوي بقسنطينة، ثم الجامعي بالجزائر العاصمة وهناك حاز على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924.[1]غير أن هناك مصادر تقول أنه حصل على شهادة الطب في باريس، وقد مارس حياته المهنية كطبيب بقرية الأوراس[2]، ثم انتقل إلى قرية شطايبيherbillon سابقا، ونظرا إلى حبه وولعه بالعمل السياسي بدأ بالتعاون مع صحيفة الإقدام، ثم أنتخب فيما بعد مستشارا في شطايبي.[3]

لقد كان ابن جلول صوت العلماء في كثير من المناسبات، والذين اختاروا أن يبتعدوا عن السياسة بحكم مبادئهم وتكوينهم، ولقد واكب ابن جلول عبد الحميد بن باديس وكانت بينهم مصالح متبادلة. وقد اختفى عن السياسة بعد الاستقلال إلى غاية وفاته سنة 1986م بقسنطينة.

5-الطيب مرسلي:

الطيب مرسلي والذي كان ضمن النخبة الداعمة للإدماج هو الآخر، ولد سنة 1856 بمنطقة وزرت التي تقع في وادي تارية احدى دوائر معسكر، أبوه كان ضابطا في فرسان

---

[1]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني دار الغرب، ، بيروت، 2009، ص 354

[2] -حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصة، (دون طبعة) ، الجزائر،2007، ص 198.

[3]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضات 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، دون طبعة)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (2013، ص 509.

الصبايحية في الجيش الفرنسي، وكان أولاد هؤلاء الفرسان مبجلين في دخول المدارس الفرنسية، ومنها مدرسة الطب. ويقال إن الطبيب مرسلي هو أول طبيب مسلم تخرج منها[1]. درس الطب في فرنسا وتخرج طبيباً. ثم عاد إلى الجزائر ومارس مهنة الطب، لا سيما في مدينة قسنطينة حيث شغل منصب طبيب على مستوى مستشفى قسنطينة المدني.[2]وقد تمكن من الاندماج في المجتمع الأوروبي بغض النظر عن الانتماء الديني.

لقد صبت المصادر التاريخية جل اهتمامها على النشاطات السياسية لأفراد النخبة، متجاهلة تماما أعمالهم في مجال تخصصهم كالأطباء الذين كانوا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وبالتالي هناك شح في المعلومات الرسمية عن الدكتور طيب مرسلي في الوثائق والارشيف الاستعماري.

كان مرسلي يعتبر أحد أفراد النخبة الطبية الجزائرية الناطقة بالفرنسية في ذلك الوقت. لعب دورًا فعالًا داخل هذه النخبة، حيث كان مهتمًا بقضايا الصحة العامة وتفاعل مع السلطات الاستعمارية الفرنسية بشأن هذه الموضوعات.

تزوج مرسلي من امرأة فرنسية، وأخذ الجنسية الفرنسية أيضا بمقتضى مرسوم 1865 الذي كان يشترط للحصول عليها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية. ومع ذلك تنعته الوثائق الفرنسية (بالحاج الدكتور) لأنه أدى فريضة الحج. وقد كلفته السلطات الفرنسية بمهمة في جدة سنة 1885م، تتعلق بانتشار وباء الكوليرا، ونال على مهمته ميدالية فضية.[3] كما حاز على نياشين وأوسمة أخرى، مثل وسام الافتخار (1885م) والوسام الأكاديمي (1902م) [4]، وفي

[1]–أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 231.

[2]– المستشفى المدني في قسنطينة، أو مستشفى لخضر عبد السالم ابن باديس حاليا التسمية التي حملتها منذ 1981، يعود تاريخ تشييده إلى سنة 1876م، أنظر: عايدة حياطي، الوضع الصحي في الضواحي نهاية القرن التاسع عشر، في ضوء كتاب وباء الكوليرا للدكتور الطيب مرسلي، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 64، 2022، ص 759.

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 231

[4] –Ismaël Hamet, Les musulmans français du nord de l’Afrique, librairie Armand Colin, Paris, 1906, p. 209

مواجهة هذا الوضع الصحي الحرج، كتب مرسلي كتاباً بعنوان "وباء الكوليرا" تناول فيه بالتفصيل كيفية إدارة السلطات لهذه الأزمة.

ألقى مرسلي كلمة بخصوص الادماج في حفل توزيع الجوائز سنة 1907م في مدرسة جول فيري الأهلية الابتدائية بقسنطينة، وقال: (علينا أن نكون فرنسيين بالمشاعر والقلوب، نحن الذين تربينا على نفس المقاعد كالفرنسيين الصغار)[1]. وهذا ما يترجم موقفه من تقديم الدعم لفرنسا في الحرب العالمية ودعوته الجزائريين للوقوف إلى جانبها في محاربة الأتراك عبر جريدة[2] **Le républicain de Constantine**. توفي سنة 1930.

6-إسماعيل حامد:

اسماعيل حامد من مواليد 4 أوت 1857م بالجزائر العاصمة[3]، هو الآخر يعتبر أحد المتجنسين الذي طالب بالتجنيس والإدماج التام وعبرعن ذلك بقوله :" إن الجزائر ستصبح مقرا تذوب فيه الجنسيات المخالفة للمسيحية، تلك الجنسيات التي عاشتفي الجزائر في أطوار تاريخية متعاقبة ....وعندما يتحقق ذلك سيخلق فوق الأرض الجزائرية شعبا واحدا وهذا الشعب يدعى الشعب الفرنسي"[4].

نقلا عن: عايدة حياطي، مرجع سابق، ص 760

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 232

[2]– (Ch.R) Ageron, les algériens musulman et la France (1871-1919), T.2, P.U.F, Paris, p.1075.
نقلا عن: عايدة حياطي، مرجع سابق، ص 761

[3]–Bruno Delmas, Michel Capot. Académie des sciences d'outre-mer Dossier de Légion d'honneur (base Léonore). Fiche créée le 29/04/2016

[4]–زبير سيف الإسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984، الجزء الخامس، ص172. نقلا عن: فتيحة صافر، مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية

أثناء قيامه بواجباته كمترجم في هيئة المترجمين بالجيش الأفريقي من عام 1877 إلى عام 1913، تم إعارته كمترجم قائد إلى وزارة الحرب من عام 1904 إلى عام 1913. وحمل لقب ضابط الترجمة الرئيسي في هيئة الأركان العامة للجيش (القسم الأفريقي).

شارك، من بين أمور أخرى، في مهمة العقيد كايلي سانت بول إلى وجدة (المغرب) لتسوية مطالبات البلدين، في عام 1899. واستقر في المغرب في عام 1913. حيث شغل فيها منصب رئيس ديوان الخدمة المدنية بين عامي 1913 و1919، ثم أدار معهد الدراسات المغربية العليا حتى عام 1925.

حصل على عدة ألقاب منها فارس متميز (1901) ثم ضابط (1910) في جوقة الشرف، وقائد وسام العلويين (المغرب) وضابط التعليم العام، كما يحمل الميدالية الاستعمارية. عضو مراسل في القسم الثاني لأكاديمية العلوم الاستعمارية منذ تأسيسها في عام 1923.

كما تحدث حامد عن الطبقة الجديدة التي ستقود المجتمع إلى السعادة، "إنها الفئة الهجينة التي ستتولد من الزواج المختلط، واستبعد أن يكون الاندماج الكلي ناجحا والأقرب عنده هو الاندماج المحدود عن طريق الزواج المختلط، فعن طريق هذه الطبقة ستتم سياسة التشارك والتعليم التي تبدو الشكل الأكثر ملائمة لكل تطور كولونيالي، إن الإدماج الكامل للأعراق غير ممكن، ولن يتم الاندماج إلا جزئيا عن طريق فئة محكوم عليها أن تقود وأن تكون هي المثل لغيره".[1]

الى جانب هؤلاء نجد المعلم سعيد الفارسي الذي كان هو الآخر من الداعين إلى الادماج والتجنيس، ويرى أنهما السبيل الوحيد لخلاص الأمة من الضعف والهشاشة التي تعيشها، وهناك كذلك المعلم ابن حمودة الذي عدد الإنجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر وأفضالها عليها بقوله: " إن الجزائر طلع عليه الفجر بتاريخ 1865م الذي فتح للجزائريين أبواب التقدم والتجنس لكن الجزائريين لم يعترفوا بجميل فرنسا[2]".

[1]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السابع، مرجع سابق، ص 188

[2] – المرجع نفسه، الجزء السادس، ص 247–250.

كما نذكر أحمد بوضربة (الحفيد) الذي ولد سنة 1868م بالعاصمة، ثم تجنس بالجنسية الفرنسية وقلد عدة مناصب، منها قيادته للوفد الجزائري للمطالبة بحقوق الأهالي الجزائريين سنة 1908م.[1]

كانت حياة هذه النخبة متجذرة بعمق في الفلسفة الغربية، سواء من حيث نمط الحياة، أو الثقافة، أو الممارسات المهنية. كما هدفت هذه المجموعة إلى تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع غربي. باختصار، طالبت هذه النخبة بالتجنيس الكامل والاندماج وغير ذلك من الأحكام التي تهدف إلى جعل الجزائر مكونًا أساسيًا لفرنسا. وطالبت فرنسا ببساطة بتنفيذ كل ما كتبته عن الجزائر. ولو كان التشريع الفرنسي قد صنف الجزائر مقاطعة فرنسية، ولو كانت الجمهورية الثالثة قد عبرت صراحة عن رغبتها في دمج هذه المقاطعة بشكل كامل في فرنسا، فإن هذه النخبة طالبت بتطبيق هذه القوانين في الجزائر.

I.5. مطالب الاتجاه الادماجي :

كما أشرنا سابق، فإن الهدف الرئيسي للاتجاه الإدماجي هو إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي والحصول على المواطنة الفرنسية بشكل كامل ودون قيود. وهذا يتناقض مع مطالب الاتجاه الإصلاحي الذي كان يطالب بالمساواة مع الحفاظ على الخصوصية الجزائرية.

أنشئ الاتجاه الادماجي فدرالية المنتخبين المسلمين " Fédération des Elus indigènes" من المندوبين المالين الجزائريين يوم 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور ابن التهامي (حتى 1930) ثم انقسم في يوليو 1938 إلى تنظيمين: الاتحاد الشعبي الجزائري بزعامة فرحات عباس والتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري بزعامة ابن جلول.[2]

[1]– عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، 1984م، ص 39.
[2] – بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، ص 377.

وبشكل عام، فإن الاتجاه الإدماجي يمثل وجهة نظر النخبة المتفرنسة في الجزائر كما أشرنا سابقا التي كانت ترى أن الحل يكمن في إدماج الجزائر في المجتمع الفرنسي وليس في المطالبة بالاستقلال. وقد واجه هذا الاتجاه معارضة من قبل الاتجاهات الأخرى في الحركة الوطنية الجزائرية. ولقد كانت لهم مجموعة من المطالب نذكر منها:

- المساواة في الخدمة العسكرية بين الجزائريين والأوربيين[1]؛
- المساواة في الأجور والمنح بين الأهالي والأوربيين؛
- تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي وزيادة تمثيلهم في المجالس المنتخبة[2]؛
- إلغاء القيود المفروضة على المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا؛
- الغاء القوانين الاستثنائية[3]؛
- إلغاء قانون الأهالي وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية بالجزائر[4]؛
- تطوير تعليم الجزائريين وتكوينهم المهنـــي؛
- إعادة النظر في قانون الانتخابات[5]1910؛
- إدماج الجزائـر فـي فـرنسا؛
- توزيع متساو للميزانية بين كافة سكان الجزائـــر؛
- إلغاء الإجراءات الاضطهادين والقوانين الاستثنائية؛
- التوزيع العادل للضرائـب؛
- المساواة في جميع فوائد الميزانية؛

---

[1]– عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931–1945م)، دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة، الطبعة الخامسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 354

[2] عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المعاصر (1830–1954م) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، (دون طبعة)، الجزائر، 2014، ص 141

[3]عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 354

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[5]بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، مرجع سابق، ص 377، نقلا عن:

AndreNouschi, La naissance du nationalisme Algérien (Les Editions de minuit, Paris, 1962). P63

- وضع برنامج خاص لتعليم الجماهير الجزائرية موضع التنفيذ؛
- إصلاح المدارس الجزائرية)الفرنسية التي أصبحت مثل أديرة التعليم الأوروبية خلال العصور الوسطى أو الزوايا الجزائرية)؛
- نشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية لتطوير المجتمع الجزائـري.

لقد وجد المطالبين بالإدماج أنفسهم بمعزل عن مجتمعهم، فلا الفرنسيون اعتبروهم منهم وساووهم في الحقوق والواجبات، بل على الأغلب تعرضوا للرفض، ولا تم قبولهم من طرف طبقة العلماء ومن الأهالي أنفسهم بل وقد اعتبروهم مرتدين، فكتب الزناتي في جريدة صوت الأهلي مقالة بعنوان المتجنسون المساكين، قال فيها: إنه قد كان المظنون بأن التجنس يدخل المرء أصالة في العائلة الفرنسية، فضحى الكثير من أجل ذلك ماضيهم، تقاليدهم ودينهم، فجعلوا من أنفسهم عرضة للهانة والازدراء من طرف بني جلدتهم، وقد أصبحوا من الطبقة الثالثة فلا هم فرنسيون ولا هم من الأهالي"[1].

II- التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر:

بعد احتلال فرنسا للجزائر في 5 يوليو 1830، بدأت السلطات الفرنسية بتنظيم الإدارة في المستعمرة الجديدة. في البداية، اتسمت هذه الإجراءات بالتردد (رغبة فرنسا في الاستفادة من الجزائر دون الاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة). ولكن في أواخر شهر أبريل 1845، صدر مرسوم يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا إداريًا، وقسمها إلى ثلاث مناطق: منطقة مدنية: تخضع للإدارة المدنية، وتشمل المدن الرئيسية والمناطق الساحلية، منطقة عسكرية: تخضع للسلطات العسكرية، وتمتد على معظم التراب الجزائري، منطقة الجنوب: وهي المناطق الصحراوية، وتخضع أيضًا للسلطات العسكرية.

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، مرجع سابق، ص 378، نقلا عن: Ageron, Histoire, 436 & Julien, L sAfrique du nord, P. 100.

وقد ظهرت سياسة المستعمر في الاستيلاء على أراضي الجزائريين وتمكين المهاجرين الأوروبيين منها، من أجل تحقيق الادماج الكلي للجزائر في فرنسا أرضا وشعبا، وهذا الاتجاه جذب أسلوب أسماه الفرنسيون المكاتب العربية.

وفي إطار تكريس سيطرتها الإدارية على الجزائر، قامت فرنسا بإنشاء نظام بلدي على غرار النظام الفرنسي. وقد قسمت الإدارة الفرنسية الجزائر إلى بلديات كاملة الصلاحيات وأخرى مختلطة، وبذلك تمكنت فرنسا من إخضاع الجزائر إداريًا وسياسيًا وعمل على تكريس سيطرتها الاستعمارية عبر هذا التنظيم الإداري الذي استمر حتى الاستقلال عام 1962.

II.1. نشاط الإدارة الاستعمارية في الجزائر:

لقد طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية سياسة إدارية تهدف إلى ترسيخ سيطرتها على الجزائر. تميزت الفترة الممتدة من عام 1830 إلى عام 1845 بالعديد من الأحداث من جانب الإدارة الاستعمارية.

تأكيد السيطرة العسكرية:

منذ غزوها عام 1830، نشرت فرنسا موارد عسكرية كبيرة لإخضاع الجزائر. قام الجيش الفرنسي في الجزائر، المعروف باسم "جيش إفريقيا"، بحملات عديدة لقمع المقاومة الجزائرية. وبحسب المصادر حشد الجيش الفرنسي 103 سفينة حربية و572 سفينة تجارية، بالإضافة إلى 2300 مدفعي و31 ألف جندي مشاة. وقد مكنت هذه القوة العسكرية الكبيرة فرنسا من فرض سيطرتها على الأراضي الجزائرية رغم المعارضة الشديدة التي واجهتها.

انشاء إطار اداري:

إداريا، كانت الجزائر تحت سلطة القائد الأعلى للجيش الفرنسي حتى عام 1834. وفي هذا التاريخ صدر مرسوم 22 يوليو الذي نص على تعيين حاكم عام مدني مسؤول عن إدارتها. وقد شكل هذا الأمر نقطة تحول في السياسة الاستعمارية الفرنسية، حيث انتقلت من نظام عسكري

بحت إلى إدارة مدنية، وذلك نتيجة للتصرفات الارتجالية للقادة العسكريين وانفرادهم بالسلطة، اضطرت فرنسا إلى اصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل المدنية[1].

وحسب هذا التنظيم الإداري الجديد فإن إدارة الشؤون الجزائرية تكت بالشكل التالي[2]:

- المسؤول الإداري والمالي المدني: وهو المسؤول الأول عن القضايا المدنية والمسائل المالية.
- رئيس وحدات الاحتلال في افريقيا: وهو مسؤول عن جميع العمليات العسكرية.
- مجلس الإدارة: يتكون من رئيس وحدات الاحتلال الافريقي ونائبه هو المسؤول الإداري والمالي المدني ومسؤول البحرية والمسؤول العسكري للجيش.

2.II-المكاتب العربية :

حاولت فرنسا السيطرة على الجزائر بكل قوتها، ولكنها قوبلت بصعوبات كبيرة، وذلك لامتناع الأهالي عن التعاون معها، ومن بين الصعوبات جهل المستعمر بلغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية، ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين قواته الغزية والجزائريين[3]. وبالتالي قرر روفيقو Rovigo انشاء هيئة تكون رابطا بين فرنسا والأهالي، وقد مرت بمراحل عدة وسميت عدة أسماء إلى أن جاء تاريخ الفاتح من شهر فيفري سنة 1844 تم الإقرار بإنشاء المكاتب العربية بعد الدور الذي حققته، وقد قام بوجو Pugeaud[4] بتنظيمها واعطاءها صفة رسمية، وأصبحت تحت رئاسة الضباط الفرنسيون ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية

---

[1]-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 120.

[2]- عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 120-121

[3] - صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر "من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م) دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 198.

[4]- توماس روبير بيجو دولا بيكونيري (1784-1849)، تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 يونيو 1847 سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين، أنظر: Thomas Rid, Razzia. A Turning point in Modern Strategy, Terrorism and Political Violence, Vol 21, Iss 4, p. 617-635

وطلب كل من بيجو، ودوما من هؤلاء الضباط أّن يعملوا على تشتيت القيادات من الأهالي الذين يتمتعون بالسلطة والنفوذ والتأثير،[1] حتى لا يشكلون خطرا على التواجد الفرنسي في الجزائر مستقبلا.

تم إدارة المكتب أولا من طرف الضابط لاموريسير Lamorciere، ثم تم انشاء مديرية الشؤون العربية وتم اسناد ادارتها للضابط بيليسي دورينود Pellissier De Reynaud من سنة 1837 إلى 1839، وبعد فترة تحول هؤلاء الضباط في المكاتب العربية إلى حكام حقيقين للجزائر.

سنة 1838، قام الحاكم فاليValee بتعيين ثمانية زعماء من الأهالي من اجل إدارة مقاطعة قسنطينة تحت سلطة الضباط، وقد خلع عنهم ألقابهم المتنوعة ومن ضمن هؤلاء: الخليفة بن بأحمد في الأوراس، وبلحملاوي في فرجيوة وأحمد المقراني في مجانة، وبن قانة في بسكرة.[2]

كانت مهمة المكاتب العربية تنظيم شؤون الأهالي وجباية الضرائب. كما قسمت الإدارة الفرنسية الجزائر إلى 3 ولايات رئيسية هي: ولاية الجزائر، ولاية قسنطينة، وولاية وهران. وكان على رأس كل ولاية عامل يتبع للحاكم العام للجزائر.

ولقد ركزت هاته المكاتب على الأرياف بشكل خاص، واعتب بوجو أن هذه السياسة غير مجدية في تحقيق الادماج الكلي ولهذا فقد اعتمد على سياسة الاحتلال الشاملة واستعمال الأرض المحروقة في الاخضاع (الرعب العام، حرق المحاصيل، حجز النساء والأطفال وخنق القبائل في الكهوف).[3]

وبالتالي فقد أعطى بوجو بسياسته هاته، فرصة للضباط والعسكريين لتغليب السياسة العسكرية وتراجع الطرف المدني لتحقيق أهدافه، وبالتالي كانت هاته الفترة، الجزائر فيها تحت الحكم العسكري الفرنسي وقد استمر ذلك حتى سنة 1870.

---

[1]– يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 11.

[2]– يحيى بوعزيز، مرجع سابق، ص 11.

[3]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة الثالثة، الجزء الثاني، 1983، ص 20.

ثالثا هيكلة الإدارة الجزائرية كالنظام البلدي:

ظهرت في بداية الوجود الفرنسي ما يسمى باللجان البلدية في المدن الكبرى، لكن في سنة 1834 أنشئت البلديات في المدن الكبرى. وارتفع عددها من 47 في سنة 1856 ليصل 71 بلدية سنة 1863. وتقرر سنة 1866 أن يقوم الإمبراطور بتعيين رئيس البلدية ونوابه[1]. وقد قسمت الإدارة الفرنسية الجزائر إلى بلديات كما هو موضح:

- **البلديات الكاملة الصلاحيات:** تم إنشاؤها بموجب قانون 15 أبريل 1848 في المناطق ذات الأغلبية الأوروبية. وكان رئيس البلدية ومجلسها البلدي من الأوروبيين مع تمثيل محدود للجزائريين.
- **البلديات المختلطة:** تم إنشاؤها بموجب المرسوم 1866/12/27 في المناطق ذات الأغلبية الجزائرية. وكانت تتميز باتساع مساحتها وإدارتها من قبل موظف معين.
- **البلديات العربية:** وهي المناطق التي يسكنها العرب فقط، وتقع في الجنوب، وكانت تحت السلطة الفرنسية والمسلمون العرب يعملون كأعوان لتلك السلطة.

وبين عام 1852 وعام 1860 أنشئت (وزارة الجزائر والمستعمرات) وكان الوزير الذي يقيم في باريس حريصا على أن يحكم من باريس ويدير في الجزائر، ثم ألغيت هذه الإدارة بطريقة التحكم عن بعد تحت حكم نابليون الثالث، الذي عين حاكما عاما ونائب حاكم عسكري في مدينة الجزائر.[2]

[1]– محمد غانس، محاضرات في مقياس: الجماعات المحلية في الجزائر، تخصص: إدارة وجماعات محلية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسيلت، 2021/2020، ص 09.

[2]– مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير الكريم، مؤسسة الأبحاث، الأردن، 1980، ص 60.

خلاصة الفصل:

عمدت فرنسا منذ احتلالها الجزائر إلى سياسة ادماج الجزائر فيها بكل الطرق والوسائل الممكنة، منها: تجزئة المجتمع الجزائري وتفكيك هويته الوطنية، من خلال خلق نخبة مثقفة ثقافة فرنسية ومشبعة بأفكارها الاستعمارية لدعم موقف فرنسا في الجزائر والتأثير على رأي الأهالي في تقبل الاستعمار على أنه مجرد مساعدة تقدمها فرنسا للجزائر من أجل تخليصها من الجهل والأمية والتبعية، وأن نيتها تحسين المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي للجزائر. وهذا ما رجوت له النخبة ودعمته وطالبت به. وبذلك سعت فرنسا إلى إثارة الخلافات والانقسامات داخل المجتمع الجزائري وتحطيم وحدته الوطنية

السيطرة السياسية والعسكرية على الجزائر: إذ كانت سياسة الإدماج جزءًا من مخطط فرنسي أوسع للسيطرة الكاملة على الجزائر سياسيًا وعسكريًا. من خلال تنفيذ هذه السياسة، سعت فرنسا إلى إخضاع الجزائريين وإبقائهم تحت السيطرة الفرنسية عبر إدماجهم في النظام الإداري والقانوني الفرنسي.

تفريغ الجزائر من سكانها الأصليين وإحلال مستوطنين أوروبيين محلهم من خلال نهب أراضي الأراضي وتمكين الأوروبيين منها وتوطينهم في الجزائر على حساب الأهالي. فسياسة الإدماج كانت تسمح للمستوطنين الأوروبيين بالحصول على الجنسية الفرنسية والانخراط في النظام الإداري والقانوني الفرنسي، في حين حُرِم الجزائريون المسلمون من هذه الامتيازات. هذا أدى إلى تهميش دور السكان الأصليين وإحلال المستوطنين الأوروبيين محلهم.

الفصل الثاني

سياسة الإدماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1914م

تمهيد:

لقد كان هناك صراع سياسي قائم على السلطة بين الأوروبيين والجيش لغاية 1870، أي حين اندحر الجيش في معركة سيدان وألقي القبض على نابليون الثالث من طرف الألمان يوم02 سبتمبر 1870م وسجنه في ألمانيا إلى غاية 1871، ثم نفيه إلى بريطانيا حيث مات في عام 1873[1]، لتأتي حكومة الدفاع الوطني (الإنقاذ الوطني) في 05 سبتمبر 1870 لدعم الجمهورية واتخاذ إجراءات خطيرة لصالح المستوطنين الأوربيين، والتي تتمثل في الخطوط السياسية الجديدة التي حركها كريمييو[2] –مسؤول الشؤون الجزائرية في حكومة الدفاع الوطني[3]– بالعمل على ادماج الجزائر (تم احياء فكرة الاندماج من جديد والعمل على تطبيقها بعد أن أوقفها نابليون الثالث، الذي أيد الحكم الذاتي بإنشاء مملكة عربية في الجزائر تحت الوصاية الفرنسية)[4] في فرنسا وانتقال السلطة من العسكريين إلى المستوطنين الأوروبيين ومنذ ذلك الوقت أصبحوا يحكمون البلد بأسلوبهم الخاص.

سعى المستوطنون الأوروبيون إلى وضع برامج تصون مستقبلوهم في الجزائر، وتحمي مصالحهم وتجعلهم أصحاب حق وأرض، يتصرفون فيها كما يشاؤون، كما وقد ضغطوا على الحكومة الفرنسية من طرف ممثلوهم في البرلمان للخضوع لإرادتهم.

---

[1]– عمار بوحوش، مرجع سابق، ص، ص 152-156.

[2] – إسحاق موشي كريميو (1796-1880) يهودي الأصل، المعروف بأدولف كويميو، محام وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ عام 1848 مرارا وآخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871م، كما تولى وزارة العدل مرتين: أولاهما عام 1848، والثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا في 04 سبتمبر 1870 إلى فبراير 1871. لقد دأب على الدفاع على مصالح اليهود بالجزائر البالغ عددهم 34.574، من خلال اصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة الدفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870 المتعلق بتجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية واعلاء شأنهم وتمييزهم عن المسلمين من جميع النواحي. انظر: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 232.

[3]– عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962)، وزارة الثقافة، 2013، ص 154.

[4] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 98.

I- الجانب الاداري والعسكري:

1.I- الجانب الإداري :

يوم 07 سبتمبر 1870م تم الإعلان على قيام الجمهورية الثالثة[1]، وبالتالي انتقال السلطة من أيدي الجيش إلى المدنيين وتحقيق مشروع النظام المدني الذي كان من مطالب المستوطنين منذ فترة، فقد رحب المستوطنون بسقوط النظام الامبراطوري بعد أن أثبتوا أنهم جمهوريون منذ سنة 1863م " **اننا جمهوريون وأعداء للنظام الامبراطوري منذ أن صرح نابليون بكلمة المملكة العربية**"[2] وبهذا فقد رحبوا بهذا الوضع الذي يخدم مصالحهم ويفرض سلطتهم الكاملة على الجزائر باعتبارها الوطن المستقبلي لهم وشجعوا على الاستيطان فيها. وقد تم اصدار 36 مرسوما بعد انتقال السلطة ليد المستوطنين تتعلق بتنفيذ الادماج، ومن أهم هاته المراسم ما يلي[3]:

- المرسوم الصادر يوم 04 أكتوبر 1870 والمتعلق بمنح 6 مقاعد في البرلمان الفرنسي عوضا عن 04 مقاعد، وذلك لأجل تقوية التمثيل السياسي للأوروبيين في فرنسا.
- المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870 والمتعلق بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.
- المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 والذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يحكم 03 ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا وليس وزارة الحرب كما كان الأمر سابقا.
- المرسوم الصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870 والمعروف بمرسوم كريميو والذي سمح لليهود بحصولهم على الجنسية الفرنسية.

[1] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص 226.

[2] – شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 72.

[3] –عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص، ص، 156-157.

ومن أهم القوانين التي صدرت نجد: قانون الأهالي الذي أصدره البرلمان الفرنسي يوم 28 جوان سنة 1881م، وقد صدر هذا القانون لقمع الأهالي وتقييد الشعب الجزائرى وتضيق الخناق عليه وانتزاع حريته [1]، عقب اندلاع شورة الشيخ بوعمامة والذي هو عبارة عن قوانين زجرية التي لا صلة لها بالقانون العام حدد منها واحد وأربعون مخالفة بالأهالي في نفس العام، وخفضت إلى واحد وعشرين مخالفة عام 1891. ومن بين هاته المخالفات ما يلي:

- مصادرة الحيوانات الضائعة
- معاقبة أي شخص من الأهالي اذ ما قام بحركة أو إشارة تنمي عن عدم الاحترام أو التفوه بكلام جارح اتجاه أي عون من أعوان الدولة حتى خارج أوقات العمل.
- مخالفة كل مالا يحترم القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأرض المشاعة للفلاحة بعد أخذ رأي مجلس الجماعة في ذلك
- مخالة من أقام حفلة ضريح بدون رخصة.[2]
- الغلو في اخذ الضريبة الثقيلة مما أدى إلى افلاس الكثيرين[3].

ومن دوافع صدور قانون الأهالي:

- اثارة غضب الجزائريين لترك أراضيهم، او جعلهم يعملون لصالح المستوطنين مقابل أجر زهيد[4].
- الرغبة في تقييد الشعب الجزائري وتضييق الخناق عليه وانتزاع حريته وجعله يستنزف طاقاته ويعيش في حالة خوف وضغط.

وقد اتخذت المراسم الشكل التالي:

[1] – عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر (1830-1962)، مرجع سابق، ص 197-198.

[2] – ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1999، ص 30.

[3] – محمد بن إبراهيم الجندلي، في فصول العتاب شيء من التاريخ والنضال والمعاناة السياسية الشعوبية الاستعمارية في تاريخ المغرب العربي الحديث خلال القرنين 19 و 20 م، الجزء الثاني، دار البصائر الجديدة، ص 78.

[4] – محمد بلير، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائر 1881-1914، وزارة الثقافة، ص 210.

- **الحاكم العام:** منصب أنشأه الملك الفرنسي عام 1834 لقيادة وإدارة المستعمرات الفرنسية الجديدة في شمال أفريقيا، وهو موظف مدني يعينه مجلس الوزراء ويتبع وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة الحرب وينفذ أوامرها، مع تحقيق الادماج المباشر في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية بباريس، خاصة بعد صدور المرسوم الصادر يوم 26 أغسطس والذي جاء لتأكيد الحاق الجزائر بفرنسا والحاق مصالحا المختلفة بباريس، وإبقاء شؤون الاستيطان والشرطة والقضاء وتعليم المسلمين فقط[1].
- **العمالات:** قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (ولايات) هي:

1-عمالة الجزائر: دوائر الجزائر وملیانة وتيزي وزو والاصنام والمدية.

2-عمالة وهران: دوائر وهران، مستغانم، معسكر، تلمسان وسيدي بلعباس.

3-عمالة قسنطينة: دوائر قسنطينة ن عنابة، قالمة، سكيكدة، سطيف، بجاية وباتنة[2].

على رأس كل منها (Préfet) يعينه وزير داخلية فرنسا، ويتبع الحاكم العام، ويساعده في تسيير ولايته مجلس ولائي من الفرنسيين، أنضم إليه عدد قليل من الجزائريين في أواخر القرن 19 م. وقسمت كل ولاية إلى دوائر (sous-prefecture) ويشرف عليها نائب وال (sous-préfet)[3].

- **البلديات:** كان هناك نوعين من البلديات في القطر الجزائري وهي:

1-**بلديات كاملة السلطة (البلديات العاملة):** أنشأت بموجي مراسم أصدرت سنة 1848، أهمها مرسوم اصدر في 16 أغسطس 1848 ومرسوم 9 و 16 ديسمبر 1848 والتي جعلت من كل الأقاليم المدنية بلديات[4]. تطبق فيها القوانين المتبعة في فرنسا، واقتصر وجودها على المناطق التي تضم غالبية أوروبية وكافة أعضاء

[1]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص 226.

[2] - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر إلى يومنا هذا، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 270.

[3] - بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 227.

[4] - بشير بلاح، مرجع سابق، ص 228

مجالسها أوروبيون. وكان عددها 281 ومساحتها 2544613 هكتار، ولكل منطقة بلدية تامة مجلس بلدي منتخب من طرف سكان البلدية بين الأوروبيين والمسلمين. وللبلدية ميزانية عامة تكون تحت تصرفها وأهم موارد الميزانية الضرائب التي تكون على المحلات، الكلاب، المذابح، الضريبة على كراء المحلات التي يدفعها جميع السكان.[1]

2-**بلديات مختلطة:** تواجدت في المناطق التي يقل فيها عدد الأوروبيون، وكانت تحت الرقابة المباشرة لإداريين فرنسيين يملكون سلطات هامة، ولهؤلاء الإداريين مساعدون جزائريون تعينهم السلطات الفرنسية أيضا. بلغ عددها 78 بلدية ومساحة أرضها 18168741هكتار[2]، وقد أنشأت بمرسوم 27 ديسمبر 1866.[3]

3-**المناطق العسكرية**[4]: وشملت المناطق التي ظلت تدار من قبل الجيش الفرنسي في السهوب والصحراء بمساعدة المكاتب العربية حتى سنة 1871، وكانت بعض جهاتها تتحول على بلديات مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوروبيين فسجل بها 12 بلدية مختلطة في عام 1900.

وكانت المناطق العسكرية في هذه المرحلة مقسمة إلى أربع مناطق:

- منطقة عين الصفراء.
- منطقة غرداية (قاعدتها الأغواط).
- منطقة تقرت.
- منطقة الواحات.

[1] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 271.

[2] – المرجع نفسه، ص 274.

[3] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص 229.

[4] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 276.

وكان على رأس كل منطقة كومندان (رائد) يدير الشؤون العسكرية الإدارية وانقسمت كل منطقة إلى دوائر وملحقات.

- 26 أوت 1881 أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم الحاق الجزائر لفرنسا إداريا الذي ظل معمولا بع إلى غاية 1896م وبالتالي باتت المصالح الإدارية الجزائرية تابعة للوزارات المتخصصة بباريس.[1]
- 1889صدر تشريع يقضي بإدماج الأوروبيين في الجنسية الفرنسية من جهة وكذا الحد من هجرة غير الفرنسيين من جهة أخرى.[2]
- بتاريخ 22 ماي 1900م صدر مشروع يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر وتم تطبيقه يوم 19 ديسمبر 1900 .[3] هذا القرار يخول للمستوطنين صلاحيات واسعة ويشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الحكم في الجزائر ، ويمكنهم من انشاء مجلس مالي الذي بمثابة برلمان مستقل ويحوز فيه على الأغلبية المطلقة ولا يمثل المسلمون سوى ثلث المقاعد التي تتم التعيين.

وبالتالي يصبح واضحا أن سياسة الإدارة الفرنسية تشارك الجزائريين في إدارة بلادهم ولكن ما كان يحصل هو عكس ذلك، فهذه المشاركة كانت مجرد تمثيل لمصالحهم الخاصة وخدمة لمن عينهم، حتى أن الحاكم العام كام موجها هو الآخر لخدمة مصالح النواب الأوروبيين.

2.I- الجانب العسكري :

يبدو أن فرنسا واجهت تحديات كبيرة في فترة 1870-1871، حيث خرجت من حربها مع المكسيك وهي مرهقة، ثم اضطرت للدخول في حرب أخرى مع بروسيا لم تكن مستعدة لها.

[1] – ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1934) منشأة المعارف، الإسكندرية، 2011، ص 52.

[2] – ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع نفسه، ص 54.

[3] – صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، دون سنة، ص 56.

ولهذا قامت بتكوين مجموعة من الرماة الجزائريين، وارسالهم للحرب[1] إلا أن الخسائر في صفوفهم كانت كبيرة.

- في عام 1912، أصدرت فرنسا مرسوما بفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على المسلمين الجزائريين الذين كانوا رعايا فرنسيين. هذا المرسوم قضى على إعفاء الجزائريين من الخدمة العسكرية، وألزم كل جزائري بلغ سن الثامنة عشرة بالخدمة لمدة ثلاث سنوات[2].

وقد جاء في هذا القانون ما يلي:

- تجنيد نسبة من الشباب من بلغوا سن الثامن عشر ويتم ذلك قرعة.
- مدة التجنيد تكون 03 سنوات.
- يتم تقديم منحة للمجند قدرها 150 فرنك.
- يمكن تعويض شخص بآخر مقابل مبلغ من المال يدفعه له المجند الأصلي[3].
- قانون التهجير إلى فرنسا وإجبارهم على المشاركة في الحرب العالمية الأولى: في عام 1914، أصدرت فرنسا قانونا ينص على نقل الجزائريين إلى فرنسا وإجبارهم على المشاركة في الحرب العالمية الأولى. هذا القانون كان جزءا من جهود فرنسا لتعبئة قوى بشرية إضافية للمشاركة في الحرب.[4]

وقد توسعت عملية التجنيد الإجباري في سنوات الحرب لتشمل كذلك الآلاف من الشباب المجند كيد عاملة مستمرة لخدمة الاقتصاد الفرنسي ودعم المجهود الحربي. فقد سخرت فرنسا الجزائريين في مختلف الجبهات، إذ شاركوا في مختلف الحروب الاستعمارية الفرنسية على غرار

[1] – محمد صالح، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر العاصمة، 2006/2005، ص 120.

[2] – عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال على الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 78.

[3] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص 237.

[4] – عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 78.

الحرب العالمية الأولى، مما أدى إلى ارتفاع عدد الجزائريين حيث بلغ عددهم سنة 1912، 2550 شابا [1].

وقد قابل الأهالي قرار التجنيد الاجباري بمظاهرات كبيرة وكانت سلمية، وقد اعترف ديبون Depont برفض الجزائريين للتجنيد الاجباري، حيث صرح: "ان أول دوار رفض دعوة التجنيد هم أولاد عوف من بلدية عين التوتة وكان هذا التصرف خطير جدا، لأنهم بتصرفهم هذا يحرضون غيرهم عن الرفض وهو ما سيهدد الأمن العام ومستقبل وجود فرنسا في الجزائر"[2].

وبعد تأزم الوضع ومواصلة رفض المسلمين التجنيد الاجباري وإصرار المستوطنين على عدم السماح للمسلمين أن ينخرطوا في الجيش لأن ذلك يقود لخلق المساواة بينهم، بعث رجال " حركة الشبان الجزائريين" بوفد إلى باريس يوم 18 جوان 1912 مطالبين بمنح الجزائريين حقوقا أساسية منها:

- الغاء قانون الانديجينا (قانون الأهالي).
- المساواة في دفع الضرائب.
- المساواة في التمثيل السياسي، ومقابل هذا يقبل المسلمون الانخراط في الجيش الفرنسي بشرط أن تلغى المكافأة المالية.[3]

كانت هاته الخطوة أي الاتصال المباشر بين حركة الشبان الجزائريين وبين رئيس وزراء فرنسا بمثابة تحدي للمستوطنين، والتي جندت جميع نوابها المناصرين لها لإحباط المساعي

[1] – حميد أيت حبوش، قانون التجنيد الاجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 2، 2018، ص 280.

[2] – حميد أيت حبوش، المرجع نفسه، ص 281، نقلا عن: عمار هلال، ثورة الأوراس، المجاهد الأسبوعي، العدد 1165.

[3] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 205.

الجزائرية ، وبالطبع سنة 1914 أثبت الأوروبيون سيطرتهم التامة على أعضاء البرلمان الفرنسي وبالتالي انتصروا واثبتوا أنهم في مأمن من إمكانية حصول أية مساومة بين الجزائريين وفرنسا.[1]

إن رفض الشبان الجزائريين للتجنيد الإجباري هو حلقة من حلقات المقاومة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي. كما كان لرفض التجنيد أثر كبير على رد فعل فرنسا العنيف باستعمال القوة في تجنيد عدد كبير من الجزائريين، والزج بهم في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى التي تضررت منها أيضا الجزائر.

II- المبحث الثاني الجانب الاقتصادي:

بعد ظهور الطبقة الوسطى تشجع أصحاب الصناعة والتاجرة في فرنسا على الاندماج في الجزائر، وذلك لاعتبارها موقعا حيويا لأنها تملك مواد خام وموقع استراتيجي هام، وتسهل الاستثمارات الرأسمالية، كما اعتبرت ملجأ لسكان إضافيين بعد الحرب مع ألمانيا سنة 1871م[2].

لقد بات المستوطنون الذين جاؤوا من كل حدب وصوب، والذين كان نصفهم تقريبا فرنسيا أصلا ونصفهم أوروبيا متفرنسا – هم العمود الفقري في إدارة الاحتلال وفي اقتصاد الجزائر وتجارتها وتعميرها لصالحهم. كما أصبحوا هم أداة الحضارة أو إنجاز ما سمي بالمهمة الحضارية الفرنسية[3]. وتتكون البلديات المختلطة من مراكز الاستيطان، يوجد بعض البلديات بها عدد من الأوروبيين مماثل أو أكثر من عدد الأهالي.

II.1. قوانين نقل ملكية الأراضي ومصادرتها:

لقد صادرت الجمهورية الثالثة 500.000 ألف هكتار من الأرض وأجبرت أهلها على المغادرة، كما وقد منحت 100.000 هكتار منها للمهاجرين الفرنسيين الذين رفضوا البقاء تحت

[1] – عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 212.

[2] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 97.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، مرجع سابق، ص 275.

الاحتلال الألماني[1]. كما قام الحاكم العام "جويدون" [2]بفرض غرامات مالية على 298 بلدية قام ساكنوها بثورات ضد فرنسا، قدرت بـ: 36.282.298 فرنك فرنسي دفعها المسلمون كتعويض عن الحرب، وتم جمع 34.906.887 فرنك فرنسي[3].

وتم كل هذا من خلال اصدار جملة من المراسم والقرارات كما أشرنا سابقا، ونذكر فيما يلي المراسم التي تخص نقل ملكية الأراضي ومصادرتها ومنها:

- المرسوم الصادر يوم 31 مارس 1871 والمتعلق بمصادرة ممتلكات القابل الثائرة، ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين[4].
- القانون الصادر يوم 21 يونيو 1871 المتضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للنازحين من الألزاس واللوريين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية كما أشرنا سابقا. كما تم دعمهم ماليا بمبلغ قدره 400.000 فرنك بموجب القانون الصادر في 15 سبتمبر 1871[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، مرجع سابق، ص 108.

[2] - لويس هنري دي جويدون (1809-1886) من عائلة نبيلة من أصل إيطالي وابن أخ الأدميرال لو كوبيه نائب أميرال فرنسي، تم تعيينه 29 مارس 1871 الحاكم العام للجزائر تحت الجهورية الفرنسية الثالثة إلى عام 1872، تم وترك بصمته هناك كمصلح لإدارة منطقة القبائل الكبرى. ويعمل على صياغة الدستور المستقبلي للجزائر. وبناء على اقتراحه، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً في 16 أكتوبر 1871، يقضي بوضع طريقة جديدة لتخصيص الأراضي، وهي "السند." ويوصي بأن يصبح الشخص مالكًا للعقار في الجزائر من خلال الالتزام بالإقامة لمدة تسع سنوات على الأرض الممنوحة عاد إلى فرنسا في عام 1873 وتم وضعه في إجازة، أنظر:

Chantal CHARLES-ALFRED. Amiral Comte LOUIS HENRI de GUEYDON, 2021 sur le site suivant : https://outremermemory.com/amiral-comte-louis-henri-de-gueydon/ voir : 20/04/2025 à 02.23.

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق، ص 159.

[4] الألزاس كانت مقاطعة ألمانية في صميمها اقتطعتها فرنسا بمقتضى صلح وستفاليا سنة 1648م، أما اللورين كانت ولاية فرنسية حصلت عليها من بولندا سنة 1766، هي في الجزء الشمالي الشرقي من فرنسا على امتداد الحدود الفرنسية مع ألمانيا في شرق الإقليم ولكسمبرج وبلجيكا في شماله، وتقع سويسرا في جنوبه، أنظر: أحمد عبد القادر محمد، مشكلات الحدود الألزاس واللورين (1871-1919)، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2019، ص642- 664

[5] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 187.

- القانون وارني الصادر بتاريخ 26 جويلية 1873 مصادرة وتوزيع الأراضي الزراعية مجانا على الأشخاص المستقدمين أفواجا من أوربا ليشكلوا فيما بعد بهذه الملكيات الخاصة قطاع المعمرين الزراعي، وطرد المالكين في إطار الملكيات الجماعية والخاصة المصادرتين من الأراضي الخصبة في السهول وقرب المدن إلى الأراضي الهامشية في الجبال أو الهضاب العليا، الأمر الذي أدى بعدد كبير من الأهالي أصحاب الأرض أن يتحولوا إلى عمال لأجور زهيدة عند المستوطنين كما أشرنا سابقا.[1]
- كذلك تم تجريد القضاة المسلمين من حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق[2]، وهذا ما يمنحهم الحق في الاستلاء على أكبر عدد مكن من أراضي الأهالي.
- المرسوم الصادر بتاريخ 10 سبتمبر1886 والذي خول حل الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسيين، ولم يبق للقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث[3].
- القانون الصادر بتاريخ 22 أفريل 1887 وهو قانون مكمل لقانون وارني وقد تعلق بالأراضي المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين دون اشتراط الإقامة فيها.[4]
- القانون الصادر بتاريخ 16 فيفري 1897 ورد في هذا القانون مادتان المادة 16 والتي ترفض المبادلات بين الجزائريين التي تمت لدى قاضي مسلم في الدوائر القضائية والثانية تتمثل في المادة 17 والتي تقضي بعدم إجراء عمليات القسمة أو مزايدة المشاع[5].

ومن نرى أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية قامت بانتهاج سياسة استيطانية هدفها السيطرة على الأراضي الخصبة في الجزائر وتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، كما تم إصدار

---

[1] – بومدين طاشمة، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر منذ الاحتلال إلى غاية إرساء أسس الدولة الوطنية 1962، الحوار المتوسطي، العدد 1، بدون سنة، ص 120.

[2] – بشير بلاح، مرجع سابق، ص 88.

[3] – المرجع نفسه، ص 88.

[4] – المرجع نفسهن ص 249.

[5] – نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر نموذجا (1870-1900) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011، ص 71.

قوانين وتشريعات لتغيير النظام القبلي والملكية الجماعية للأراضي في المجتمع الجزائري لصالح الملكية الفردية، وبذلك تمكنت فرنسا من منح الأراضي للمستوطنين الأجانب.

أصبح المستوطنون الفرنسيون والأوروبيون أصحاب النفوذ الاقتصادي الكبير في الجزائر، وسيطروا على أخصب الأراضي في البلاد.

II.2. قوانين الغابات:

من أجل ضمان الاستغلال التام للغابات وابعاد الأهالي عنها، عمد الاستعمار على القيام بمجموعة من الإجراءات القمعية، كان أهمها الذهاب لإصدار مجموعة من القوانين بالإضافة إلى انشاء مصلحة الغابات والمياه، ومن اهم هاته القوانين الذي تم إصداره بتاريخ 17 جويلية 1874م وهو أول قانون غابي يتضمن تمليك كل الغابات، وطبقت مبدأ المسؤولية لمعاقبة كل من يتسبب في حرائق الغابات، وعلى إثر حرائق عام 1881 وشكاوى أصحاب الاقطاعات صدر قانون 1885م يوم: 09 ديسمبر، زاد من التشديد على السكان بانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها "الكولون" من أجل زراعتها عوقب السكان على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذلك هو الرعي فيها، وقام "الكولون" بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك.[1]

إذن، كان قانون الغابات لسنة 1874 أداة في يد الاستعمار الفرنسي لنهب الثروة الغابية في الجزائر وسلب حقوق السكان الأصليين فيها.

[1] – عادل سبع، رمزي حوحو، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1870-1900)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 02، 2023، ص 100.

II.3. الضرائب:

الضرائب المفروضة على السكان المحليين في الجزائر خلال الحكم الفرنسي كانت أداة لاستغلالهم اقتصاديًا. تنوعت أنواع هذه الضرائب وفقًا للظروف التي مرت بها الجزائر، ولم تكن متناسبة مع الوضع المادي للسكان. من بين أنواع الضرائب المفروضة نجد[1]:

- **الحكور**: ضريبة تدفع من قبل الفلاحين الذين يستغلون الأراضي ثم عممت على أراضي العروش، وتحدد قيمتها بناء على انتاج الأرض.
- **الزكاة:** ضريبة تقدم على الحيوانات، تحدد قيمتها حسب المناطق والقيمة التجارية للحيوان.
- **العشور**: ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية، تحدد قيمتها حسب قيمة الأرض وكمية انتاجها. وقد طبق على محاصيل القمح والشعير
- **الضريبة الاستثنائية:** تفرض على الرؤوس، وتسمى اللزمة القبائلية، عممت على باقي المناطق المدنية.

ثم تم توحيد الضرائب العربية في ضريبة واحدة على أن تبقى نفس القيمة، وتم مضاعفة قيمتها بتاريخ 27 جويلية 1875 ابتداء من السنة الموالية 1876 وبالنسبة للأراضي القبائلية تم مضاعفتها 05 مرات[2].

كل هاته الضرائب كان هدفها استعباد واضعاف الأهالي وسيطرة المستوطنين عليهم ونهب خيراتهم، وفرض عقوبات ومخالفات لمجرد ارتكاب أخطاء بسيطة، وكذا اظهار الطاعة اللازمة للإدارة، ما جعل الوضعية تزداد سواء ليقرر الأهالي في الأخير الهجرة التي لفتت انظار الإدارة الفرنسية سنة 1910 لعدد من الدول العربية كسوريا مثلا وفلسطين الذي وصل عددهم إلى

[1] – عادل سبع، المرجع نفسه، ص 100.

[2] – عادل سبع، المرجع نفسه، ص 100.

17500 مهاجرا، وتحصي الدراسات التاريخية عددهم اليومي إلى سوريا ما بين 20 و 30 شخصا[1] تعبيرا عن رفضهم لكل ما آلت اليه الأوضاع.

III- المبحث الثالث الجانب التعليمي والديني:

سعت فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 إلى احداث تغيرات جذرية في الناحية الدينية والتعليمية، وهذا من أجل فرض قوتها وسيطرتها على كل الأصعدة، وطمس الهوية الوطنية والإسلامية وفرسنت المجتمع وتحويله إلى نواة موالية للسلطة الاستعمارية، ولكن هذه السياسات واجهت معارضة شديدة من قبل الجزائريين الذين حافظوا على هويتهم العربية والإسلامية رغم كل المحاولات الفرنسية لإزالتها، بحركة التنصير واحلال الديانة المسيحية مكان الإسلام، وقد تولى الكاردينال لافيجري[2] مسؤولية تنفيذ سياسة تمسيح الجزائريين وادخالهم بوتقة الفرنسيين روحيا وعقليا وعقائديا[3].

III.1- الجانب التعليمي :

بدى واضحا على السياسة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر، الحقد والكره على الثقافة العربية والاسلامية، حتى أن جيشها كان يحرق كل الكتب التي تأتي أمامهم، وبعد مصادرة الأوقاف ونفي العديد من العلماء وترهيب الباقين، ترك الفرنسيون التعليم يموت دون الإعلان عن ذلك رسميا. اشتغلوا بالاستيلاء على الأراضي وتوطين أبنائهم فيها كما أشرنا سابقا، ومحاربة المقاومين،

---

[1]- حميد قريتي، السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر (1870-1914) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2020/2019، ص 101.

[2] - هو شارل مارسيال لافيجري (1825-1892) كاردينال فرنسي ولد في بايون بالبيرني الأطلنطية، تولى منصب قس مدينة نانسي بفرنسا، عمل أستاذ التاريخ الديني بجامعة السربون بباريس، شارك في توزيع المساعدات على النصارى أثناء أحداث سوريا سنة 1860، انتقل إلى الجزائر سنة 1867 حيث أصبح كبير أساقفتها واهتم بالتبشير فأسس سنة 1868 جمعية المبشرين بالجزائر التي تعرف باسم الآباء البيض وأسس في السنة الموالية جمعية الأخوات البيضاوات ، وكان يهدف بعمله تحويل مسلمي الجزائر إلى الديانة المسيحية، معتبرا الجزائر بَابًا نحو القارة الإفريقية التي أرسل إليها بالفعل عددا من البعثات التبشيرية. وهو ما جعله يسمى جاثليق إفريقيا. أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 119.

[3] - صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال- المراحل الكبرى- دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص 398

وأهملوا كل ما يتعلق بتعليم الأهالي. وبعد حوالي عشر سنوات أخذ بعض مسؤولي المكاتب العربية يكتبون التقارير عن وضع التعليم عند المسلمين (الجزائريين) وموقفهم من المدرسة الفرنسية عموما[1].

ومن أجل تحقيق التعليم الفرنسي كآلية ادماجية جاء قانون 16 فيفري 1876 المتضمن تعليم اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا، الحساب، القانون الفرنسي والقانون المدني والجنائي والإداري وتعليم اللغة العربية وآدابها وعلم التوحيد والقانون الإسلامي. وكانت المدارس تجلب معلمين فرنسيين وتقبل 5 تلاميذ جزائريين فقط بالعاصمة.[2]

وبالتالي كان الهدف من انشاء مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين والتي سميت باسم خاص، وهي المدارس العربية – الفرنسية، والتي في الواقع كان عددها قليلا جدا، هو محتوى برامجها الذي لا يتجاوز غسل المخ وتوجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره، وذبذبة الأسرة والمجتمع من ورائه[3].

ليأتي قانون 1879 الذي تعلق بإنشاء مدارس عليا وهي الآداب والحقوق والعلوم والطب[4]، وكل هاته المدارس كانت موجهة لتحقيق سياسة الادماج. فالآداب تحولت إلى وكر للاستشراق، والحقوق بؤرة لسيطرة القانون الفرنسي على الشريعة الإسلامية.[5]

خضع التعليم في فترة الجمهورية الثالثة إلى قوانين 16 جوان 1881 وقانون 28 مارس 1882 المتعلق بإجبارية التعليم بابتدائي (بسبب الثورات الجزائرية)، وفي كل عمالة يوجد مراقب

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 31.

[2] – عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 632-634.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 285.

[4] – علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر على ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 712.

[5] – المرجع نفسه، ص 712.

عام للتعليم ومراقبون ابتدائيون[1]. وقد بلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي سنة 1883 لا يتعدى 4095 تلميذ، ذلك أن الأهالي لم يقبلوا أن يدرس أبنائهم في مدارس تحارب الحضارة العربية[2]، وكان عدد المعلمين الجزائريين قد بلغ 156 سنة 1887، بالمقابل كان عدد المعلمين الفرنسيين أكثر بكثير حيث كانوا 2000 معلم.

أما بالنسبة للتعليم المتوسط فقد تقلصت المدارس التي خصصت له والتي كانت ثلاث مدارس فقط، حيث تم الغاء معهدين خاصين بالتعليم المزدوج وأنشئ مكانهم معهد الكوليج العربي الفرنسي ومعهد آخر بقسنطينة[3].

بالنسبة للتعليم الثانوي فكان لا يزيد عن 84 تلميذا قبل 1900 و150 تلميذا قبل سنة 1914[4] وهذا ما يؤكد حقيقة الاستعمار في رفضه تعليم أبناء الأهالي لأنهم يخافون من الشعب المثقف الواعي. وقد كان طابع المدراس فرنسيا أكثر منه عربيا، إلى جانب مدة وجودة التعليم لم ترقى لأن تصبح ذات أهمية لتخريج رجال الدين والقضاة ولهذا تم هجرها من قبل أبناء الأهالي.

لقد كان خوف المستوطنين الفرنسيين من تعلم الأهالي أن يطالبوا بحقوقهم، ولهذا حاربوا التعليم بكل الطرق، خاصة التعليم في الزوايا والمراكز الدينية. غير أنهم نجحوا في إقامة مدارس ومعاهد لأبنائهم، واستمر تجهيل الأهالي حتى سنة 1892[5] حيث أعدت لجنة جول فيري البرلمانية تقريرها المشهور، فتم احياء التعليم الابتدائي الأهلي من جديده وهو ما تجسد في يوم 16 مارس 1891، حيث طالب النائب جول فيري[6] بإنشاء لجنة برلمانية تتشكل من 18 عضوا لوضع قانون

---

[1] – أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 294.

[2] – مراد بوتليليس، تطور التعليم في الجزائر من 1830-إلى 2011، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، جامعة السانيا، وهران، 2013/2012، ص 53.

[3] – علي محمد صلابي، مرجع سابق، ص 713-714.

[4] – مراد بوتليليس، مرجع سابق، ص 56-58.

[5] – علي محمد صلابي، مرجع سابق، ص 714.

[6] – هو جول فرانسوا كميل (1832-1893) استهل حياته المهنية في سلك المحاماة ثم التحق بصفوف الجمهوريين المعارضين للإمبراطورية، وفي سنة 1869 تم انتخابه نائبا لدى الهيئة التشريعية، وبعد سقوط نابليون الثالث عين على رأس محافظة السين

خاص بالجزائر، تم تعيين جول كامبون[1] في السنة ذاتها حاكما عاما على الجزائر رغم معارضة المستوطنين لذلك[2].

وقد أصبح جول كامبون متحمسا كثيرا لتجسيد تقارير لجنة جول فيري البرلمانية ، وايدها برفع مدة الدراسة من ثلاث سنوات على أربعة ، وضرورة انشاء مدارس عليا ابتدائية، وهذا بعدما عبر عن تأسفه لغياب نخبة من الأهالي مثقفة ثقافة عربية إسلامية تكون وسيطا بين السلطات الفرنسية في الجزائر والأهالي الجزائريين، وكان يؤمن بفكرة أن التطور في الجزائر الأهلية وفرنستها يتم عن طريق نموذج المسلمين المتعلمين[3].

بدأت السياسة تتجسد تدريجيا لا سيما في التعليم الخاص الذي أصبح تابعا للحاكم العام بخلاف التعليم الرسمي المرتبط بالوزارة، واعانة الحكومة العامة له 80% وبالتالي ارتفع عدد الأقسام التي يتعلم فيها أبناء الأهالي من 60 قسم عام 1891 إلى 86 قسم عام 1986. وهذا ما جعل المستوطنين يستهجنون وبالتالي مارسوا ضغوطات شديدة ضد جول كامبون للتخلي عن سياسته التعليمية مع الأهالي. وقد عبر عن جول كامبون عن ذلك بقوله: " ان انشاء المدارس

ثم باريس ثم تم انتخابه ممثلا لمحافظة الفوسج وخلال حكومة thiers تقلد منصب préfet والي محافظة السين، وبعده عين سفيرا في اليونان، ثم عين في 1879 وزيرا مكلفا بالتربية الوطنية ضمن فريق حكومة وادنجتن. أنظر: دحو فغرور، جول فيري: مهندس الإمبراطورية الفرنسية، عصور الجريدة، العدد 01، 2011، ص 111.

[1] – هو جول مارتن كامبون، من مواليد 1845 بالعاصمة الفرنسية باريس، بدأ حياته المهنية بالاشتغال في المحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي، تولى عدة مناصب في الجزائر قبل تعيينه حاكما عاما، حيث عين عام 1878 محافظا لمدينة قسنطينة، وأصبح منذ عام 1882 عضوا في البرلمان الفرنسي مفوضا عاما للحكومة، شارك بعدة أفكار ومقترحات على منبر البرلمان. ولما قرر مجلس الشيوخ الفرنسي انشاء لجنة جول فيري للتحقيق في أوضاع الجزائر بتاريخ 16 مارس 1891م كان جول كامبون من أشد المتحمسين لها والداعمين لتقريرها، انظر:

Jules Cambon, Le gouvernement général de l'Algérie (1891- 1897), Ed, Edouard champion, Paris, 1918.

[2] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 160.

[3] – عائشة سبيحي، الحاكم العام جول كامبون وسياسة فرنسا الإسلامية في الجزائر (1891-1897)، مجلة المفكر، المجلد 8ن العدد 1، 2024، ص 212.

الابتدائية العليا الاهلية كانت مضادة للشعور العام للسكان الأوروبيين بشكل لا يمكن معه استقبالها"[1].

وبعد مدة من الشد والجذب دامت ثلاث سنوات (1893-1896) تمكن التيار الكولونيالي الذي كان قويا من تمييع هذه القرارات، ليصدر المجلس بعض القرارات غير المجدية بالنسبة للجزائريين، وفي سنة 1898 جاء الإصلاح في صالح المستوطنين وحقق مطلبهم.[2]

لقد كان هدف فرنسا منذ 1830 هو الحط من التعليم القرآني وتعويضه تدريجيا بتعليم أكثر عقلنة وأكثر علمية، وبالخصوص أكثر فرنسة (فرنسية). وقد نجحت في الفصل بين الدين والتعليم اللذين كانا في الماضي لا ينفصلان.[3]

لقد كان هدف التعليم الفرنسي الموجه للأهالي من البداية متصفا بطابع التحدي الديني واللغوي والحضاري (أي القضاء على كل ما يخص الدين الإسلامي واللغة العربية وبالتالي القضاء على الهوية).

كان الفرنسيون يشعرون أنهم ما داموا قد نجحوا في احتلال مدينة الجزائر وفرض سيطرتهم المادية على الحصون والقلاع ورفع العلم، فإن ذلك يبيح لهم انتهاك كل الحرمات والدوس على جميع المقدسات والتدخل في كل الشؤون حتى العائلية والمدرسية والدينية. ولكنهم كانوا واهمين، فالمقاومة لم تتوقف وكان الناس مؤمنين بأن النصر سيتحقق، فتمسكوا بالجانب الآخر من المقاومة وهو الجانب الحضاري فلم يتنازلوا عليه وهنا تظهر في الواقع عبقرية الشعب الجزائري وعبقرية الإسلام في المقاومة. وقد تفطن لذلك بعض المفكرين الفرنسيين أنفسهم، وهم أولئك الذين ظلوا ينبهون قومهم.[4]

[1] – شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 252.

[2] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 161.

[3] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 22.

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، مرجع سابق، ص 287.

III.2- الجانب الديني والثقافي :

أثناء فترة الجمهورية الثالثة في فرنسا كان للجانب الديني دور بارز في السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائر. فقد سعت فرنسا إلى استغلال الدين الإسلامي كوسيلة لإضعاف المجتمع الجزائري وتفكيكه، وذلك من خلال عدة تدابير منها سياسة التنصير التي تطرقنا لها سابقا بشكل موجز، ومن خلال قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، وكذا استغلال الطرق الصوفية، ومن ثم منع التعليم العربي الإسلامي كما رأينا سابقا. فقد عرفت فرنسا منذ الوهلة الأولى تمسك الشعب الجزائري بدينه، ولهذا حاربته وحاولت طمس الهوية الوطنية، والقضاء على مقومات المجتمع الدينية والثقافية.

لقد قامت الإدارة الاستعمارية بتكوين طبقة من رجال الدين الرسميين وأوكلت لهم مهمة إدارة المساجد ومراقبة الزوايا الحرة ورجالها وألزمتهم على التعاون مع الشرطة الفرنسية ضد إخوانهم وأهلهم، مما ساهم في فقدانهم لهيبتهم.[1]

وقد اتبعت فرنسا سياستها دينية في أمور أساسية وهي:

1-فرض القيود على الحج:

لقد كان الحج من المواضيع الرئيسية التي طرحها الاستعمار وناقشها ، ذلك أن التقارير التي بثها الجواسيس في هذا الشأن أشارت إلى خطورة هذه الشعيرة الإسلامية على أمن المستعمرات، فالمسلمين خلال أدائهم للفريضة سيتأثرون بأفكار الجامعة الإسلامية ويلتقون بدعاتها.[2]

[1] – ياقوت كلاخي، إجراءات الاستعمار الفرنسي التعسفية اتجاه مقومات الشعب الجزائري الدينية والثقافية فترة الثلاثينات أنموذجا، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية، العدد 4، 2015، ص 252.

[2] – أمحمد دراوي، الجزائر والجامعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 141.

ونتيجة للأوضاع السياسة في تلك الفترة تم تقليل رخصة السفر إلى الحج، ففي عهد الحاكم العام "شانزي" سنة 1873م تم منح 1500 حاج جزائري فقط، أما الصحافة فقد أعلنت عما يقارب 50.000 حاج. سنة 1874 تم منع الحج نهائيا بذريعة تفشي الطاعون، أما في الفترة الممتدة من 1874 إلى 1877 فتم منعه لظروف سياسية بحت. تم ترخيصه فيما بعد إلى غاية 1879 وهي السنة التي عين فيها الحاكم العام "قريفي Grévy" وقد وصل عدد الحجاج إلى 946 حاجا. بعد ما تم التضييق مرة أخرى خاصة بعد المنشور الذي أصدر في 26 جويلية 1881 الذي يقضي يمنع الزيارات وتتبع تحركات الشخصيات الدينية[1].

وفي فترة حكم جول كامبون نظم ثلاث رحلات حج خلال سنوات متتالية، ضمت 1500 حاج عام 1891، و1717 سنة 1892، ليرتفع إلى 7000 حاجا عام 1893م، وي السنة الموالية أصدر جول قرارا حكوميا ينص على اخضاع شؤون الحج للإدارة الاستعمارية بالجزائر والاشراف عليها بصفة رسمية، مع تقليل عدد الحجاج سنة 1894 استنادا إلى الندوة الدولية للصحة العالمية المنعقدة في باريس في 03 مارس 1894 والتي دقت ناقوس الخطر بخصوص انتشار الأوبئة القادمة من المشرق العربي عامة ومن البقاع المقدسة خاصة.[2]

ومع تزايد الهجرة نحو المشرق، استشعرت فرنسا الخطر الذي بات يهدد صورتها في الخارج، بعد ما شنت الصحف المشرقية حملة كبيرة عليها، مما جعل قناصلها بالمشرق العربي يوجهون نداءات لحكومتهم لتفادي التصعيد، خوفا على سمعة بدلهم، فقد لجأت فرنسا لعدة وسائل وحجج واهية لتبرير قراراتها في منع الهجرة، والتي كان الحج واحدا منها، فتم منعه لسنوات هي : 1908، 1910، 1911 و 1912 تحت ذريعة الظروف السياسة مرة أخرى من جهة وانتشار الوباء مرة من جهة ثانية[3]. وإلى غاية 1914 استمر المسلمون في صراع مع الإدارة الفرنسية من أجل منح

[1] – حميد قريتي، مرجع سابق، ص 77-76.

[2] – عائشة سبيحي، مرجع سابق، ص 214.

[3] – نبيل شريخي، الحج في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف بين الإجراءات الإدارية واللجوء للرحلة السرية، عصور، المجلد 23، العدد 02، 2024، ص 272.

رخصة الحج، وفي يوم 17 جويلية 1914 تم اصدار قانون يمنح الحق في الحج دون شرط الحصول على الترخيص الإداري.[1]

كان الهدف من هذه القيود سياسيا بشكل أساسي، حيث سعت فرنسا إلى الحد من انتشار الأفكار والتيارات السياسية المناهضة للاستعمار عبر الحجاج القادمين من الحرمين الشريفين. كما حاولت السيطرة على الروابط والشبكات الاجتماعية والدينية التي تتشكل بين الجزائريين والعالم الإسلامي.

2-اتجاه الطرق الصوفية:

رأى خبراء الفرنسيين بعد 1871 أن رؤساء الطرق الصوفية قد حلوا في الأهمية محل الأجواد وزعماء العشائر نتيجة ضعف هؤلاء من جراء قانون الأرض سنة 1863-1873 وما يعرف بعهد المملكة العربية. وقد وقف منهم الحكام العامون الثلاثة (شانزي وتيرمان وكامبون) مواقف مشابهة أحيانا وهي المراقبة والتشدد، ومختلفة أحيانا أخرى.[2]

وقد انتهج كامبون على سبيل المثال نهجا مغايرا اتجاه الطرق الصوفية والمؤسسات الدينية، من خلال سياسة الاحتواء الذي سيفتح له الطريق للتوغل الاستعماري أكثر، فكسب ثقة شيوخها ودعا إلى فك الخناق على نشاطات جمعياتها بعد ما اطمئن لتراجع تهديداتها[3].

أما في عهد الجنرال شانزي طلبت مصلحة الشؤون الأهلية (تعيين من يجب أخذهم كرهائن) من زعماء الطرق الصوفية في حالة حرب أوروبية، ورأى الفرنسيون أن استقلال هؤلاء الزعماء عن الإدارة وعدم قبولهم الوظيفة يجعلهم خطرين ومشكوكا في ولائهم. ولذلك تقررت

[1] – حميد قريتلي، مرجع سابق، ص 78.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 326.

[3] – عائشة سبيحي، مرجع سابق، ص 216.

مراقبتهم عن كثب بالتحكم في مداخيلهم المادية ومنع إعطائهم الرخص لجمع أموال الزيارات، أما في عهد لويس تيرمان كثرت الضغوط على شيوخ الزوايا.[1]

حاولت فرنسا استقطاب بعض الزوايا والطرق الصوفية لكسب تأييدها السياسي. في المقابل، قامت بالتضييق على بعض الطرق الصوفية التي كانت تعارض الوجود الفرنسي. بشكل عام، كانت سياسة فرنسا اتجاه الطرق الصوفية في الجزائر متذبذبة وتراوحت بين المواجهة والمساومة والاستقطاب، وفقًا للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في تلك الفترة.

[1] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، مرجع سابق، ص 326.

خلاصة الفصل:

سياسة الاندماج التي طبقتها فرنسا في الجزائر من سنة 1870 إلى 1914 كانت جزءًا من مشروع استعمار شامل هدف إلى إخضاع الجزائر سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، مع محاولة فرض الهوية الفرنسية على السكان الأصليين، لكنها في الواقع كانت سياسة تمييزية استغلالية أكثر منها دمجًا حقيقيًا. ونخلص من خلال هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط تميزت بها الفترة الاستعمارية من 1870 إلى 1914 أهمها:

- رغم أن فرنسا أعلنت أن سياستها تقوم على مبدأ الادماج إلا أن هذا المبدأ كان مشروطًا ومرتبطًا بالانتماء للثقافة الأوروبية والمسيحية، حيث كان المستوطنون الأوروبيون يحصلون على الجنسية الفرنسية تلقائيًا، بينما المسلمون الجزائريون كانوا يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، لا يحصلون على الجنسية إلا بعد إجراءات معقدة وشروط صعبة، وهو ما يعكس سياسة فصل عنصري ضمن إطار الادماج.
- فرضت فرنسا اللغة الفرنسية والتعليم الفرنسي على الجزائريين، مع محاولة تغيير الهوية الثقافية والدينية للسكان الأصليين، حيث أُنشئت مدارس عربية-فرنسية لتعليم الأطفال المسلمين، وكان الهدف فرض الثقافة الفرنسية كجزء من "تمدين" السكان
- في أعقاب ثورات 1870-1871، منحت السلطات الاستعمارية صلاحيات واسعة لقمع السكان المسلمين، مثل فرض الغرامات والسجن دون محاكمة، مما أظهر أن سياسة الادماج كانت مصحوبة بسياسة قمعية تهدف إلى السيطرة السياسية والاجتماعية
- رافقت سياسة الاندماج سياسة استيطانية مكثفة، حيث شجعت فرنسا المستوطنين الأوروبيين على الاستقرار في الجزائر، مما أدى إلى تغييرات ديموغرافية واقتصادية لصالح المستوطنين، مع تهميش الأهالي
- كانت سياسة الاندماج وسيلة لتثبيت السيطرة الفرنسية على الجزائر، وتحويلها إلى جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.

- بالرغم من محاولات الاندماج، فإنها نجحت فقط في استيعاب شريحة صغيرة من النخبة الجزائرية المثقفة التي شكلت "الشباب الجزائري (Jeunes Algériens) "المؤيد لفرنسا، بينما بقي معظم السكان في وضعية تهميش وحرمان من الحقوق السياسية.

ومنة نرى أن سياسة الادماج الفرنسية في الجزائر في الفترة ما بين 1870 و1914 كانت سياسة استعماريّة تمييزية تهدف إلى فرض السيطرة الفرنسية عبر دمج شكلي محدود للنخبة، مع إبقاء الأغلبية المسلمة في وضعية خضوع واستغلال، مدعومة بقوانين قمعية وسياسات استيطانية لتعزيز النفوذ الفرنسي.

الفصل الثالث

آليات تنفيذ سياسة الادماج في الجزائر وردود الفعل منها (الحركة الوطنية)

تمهيد:

لقد تجسدت سياسة الادماج في مجموعة من القوانين والتشريعات التي استهدفت فرض الهيمنة القانونية والثقافية على السكان الأصليين، وتحويلهم إلى مواطنين فرنسيين من الدرجة الثانية، كما أشرنا سابقا، ومن أبرز هذه التشريعات، قانون كريميو[1] لسنة 1870 الذي منح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية مباشرةً، مستثنيًا بذلك الأغلبية المسلمة، ما أحدث شرخًا قانونيًا واجتماعيًا في النسيج الجزائري[2]. تبعه قانون التجنيس لسنة 1919 الذي فرض شروطًا تعجيزية على المسلمين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية، عبر مطالبهم بالتخلي عن الأحكام الشخصية الإسلامية، مما فاقم من حالة التمييز والرفض.

وفي إطار تعزيز سياسة الإدماج، فرضت السلطات الفرنسية قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين، مستخدمة إياه كأداة سياسية وثقافية لزرع الولاء للفرنسة، إلا أن التجنيد كشف تناقضات الاستعمار وأدى إلى زيادة الحس الوطني والرفض المتزايد لهذه السياسة.

كما كان لقانون سيناتوس كونسيلت (المجلس الاستشاري) دور في تعزيز الهيمنة الفرنسية عبر الحد من مشاركة الجزائريين في الحكم[3]، وهو ما دفع بالتيارات الوطنية إلى تصعيد مطالبها.

---

[1] كان أدولف كريميوه (1796–1880) محاميًا وسياسيًا يهوديًا فرنسيًا، ينتمي لليسار المتطرف، وعضوًا في المحفل الماسوني. شغل عدة مناصب سياسية بارزة، وانتُخب نائبًا عن الجزائر سنة 1870، حيث أصدر في 24 أكتوبر من العام نفسه قانونًا يمنح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون غيرهم من السكان المسلمين، في خطوة تعكس سياسة الإدماج الانتقائي.

عُرف كريميوه بمواقفه الداعمة للاستعمار، إذ أشرف بعد قمع ثورة 1871 على إصدار قوانين صادرت أكثر من 446ألف هكتار من أراضي الجزائريين، وفرض غرامات مالية ثقيلة، ما جعله أحد رموز التمييز القانوني الذي غذّى الاحتقان الوطني وأسهم في تأجيج الحركة التحررية.، انظر: بسام العسلي، سلسلة جهاد شعب الجزائر، الجزء 5، دار النفائس، الطبعة الثالث، 1986، ص 84.

[2] – أنظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور، الجزء الأول، تر: الحاج مسعود مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 196–197.

[3] – أنظر: يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق، ص 15.

وفي الأربعينيات، حاول مشروع بلوم فيوليت[1] تقديم إصلاحات محدودة تهدف إلى تحسين أوضاع الجزائريين في إطار الاستعمار، لكن هذا المشروع قوبل برفض واسع من قبل الحركة الوطنية التي رأت فيه استمرارًا لسياسة التمييز وعدم اعتراف حقيقي بحقوق الشعب الجزائري.

هذه السياسة القانونية والاجتماعية واجهتها التيارات الوطنية الجزائرية بمواقف متباينة، تراوحت بين المطالبة بالإصلاح والمساواة في الحقوق ضمن إطار الإدماج، وصولًا إلى رفضها القاطع، والتوجه نحو الكفاح من أجل الاستقلال الكامل، وهو ما تجلى في تصاعد المقاومة الوطنية التي بلغت ذروتها بثورة نوفمبر 1954.

I- القوانين والتشريعات لسياسة الادماج:

واجهت التشريعات والقوانين التي فرضتها فرنسا في سبيل تحقيق الادماج، رفضًا واسعًا من التيارات الوطنية الجزائرية، التي اعتبرت هذه القوانين أدوات لتكريس الهيمنة الاستعمارية، وتقويض الهوية الوطنية والدينية للمجتمع الجزائري. وقد تنوعت ردود الفعل بين الدعوة إلى الإصلاح في إطار المشاركة، والمقاومة السياسية والثقافية، وصولًا إلى التمرد المسلح، الذي جسّدته الثورة التحريرية الكبرى.

[1]– وُلد موريس فيوليت (Maurice Viollette) في 3 سبتمبر 1870، ودرس الحقوق قبل أن يُقيّد في نقابة المحامين. بدأ مسيرته السياسية نائبًا في البرلمان الفرنسي سنة 1902، ثم عضوًا في مجلس الشيوخ عام 1906، ورئيسًا لبلدية درو (Dreux) في العام نفسه. كما شغل منصب نائب رئيس الغرفة البرلمانية خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1917) تولّى منصب الحاكم العام للجزائر بين سنتي 1925 و1927، ثم أصبح لاحقًا وزير دولة مكلفًا بشؤون المستعمرات ضمن حكومة ليون بلوم . وقد اقترن اسمه بمشروع بلوم–فيوليت الذي سعى لمنح فئة محدودة من النخبة الجزائرية المسلمة حقوق المواطنة الفرنسية، دون المساس بوضعية الأغلبية، في محاولة لتجديد سياسة الإدماج على أسس انتقائية. أنظر: خميسة مدور، مشروع بلوم– فيوليت، إصلاحات شائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936–1938)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 07، (د.س) ص 141.

وبذلك، تبرز دراسة القوانين والتشريعات التي شكلت سياسة الإدماج، وتحليل ردود التيارات الوطنية، كأمر حيوي لفهم طبيعة الصراع السياسي في الجزائر خلال مرحلة الاستعمار، ومدى تأثير هذه السياسات على تطور الحركة الوطنية نحو الاستقلال

I .1. قانون كريميوه 1870 وتأثيراته :

استقبل اليهود في الجزائر جحافل الغزو الاستعماري الفرنسي بالفرحة والابتهاج (سنة 1830) حتى أنهم (ركعوا على ركبهم لتقبيل أقدام ضباط وجنود الحملة وأيديهم) وأصبحوا بعد ذلك وسيلة الفرنسيين للسيطرة على البلاد. ووثقوا روابطهم بهم، وبدأ البعض منهم في الحصول على الجنسية الفرنسية بصورة شخصية. حتى إذا ما أقبل العام 1843، تم وضع أول مشروع لتحقيق تجنيس جماعي لهم.[1] وكان هذا من مصلحة فرنسا في أنها تحول يهود الجزائر إلى فرنسيين من أجل تحقيق غايتها في السيطرة المطلقة على البلاد.

كان يهود الجزائر يُعاملون معاملة الأهالي من قبل ولا يتم منحهم أي امتيازات ولا يحصلون على الجنسية الفرنسية وقد سمح مرسوم 1865 بالتجنس المشروط، لكن دون تمييز لصالح اليهود. في عام 1870 وتحديدا يوم 24 أكتوبر، صدر قانون كريميو، الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر جماعيًا، مانحًا إياهم المواطنة الفرنسية الكاملة. رفعت مكانة اليهود مقارنة ببقية السكان الأصليين، ما جعلهم يُعتبرون في نظر البعض جزءًا من السلطة الاستعمارية. ورغم أن بعض اليهود رفضوا هذا التجنيس الجماعي لعدم استشارتهم، إلا أن الأغلبية قبلت به باعتباره وسيلة للتحرر والحصول على الحقوق.[2]

حيث تضمن قانون كريميو ما يلي: "يعتبر الإسرائيليون المقيمون في المقاطعة الجزائرية مواطنين فرنسيين اعتباراً من نشر هذا المرسوم. وبناء عليه تنظم أحوالهم المدنية والشخصية وفق

[1]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 83.

[2] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 398.

القانون الفرنسي، وتصان حقوقهم المكتسبة كلها، وتلغى كافة الأحكام والقرارت والمراسيم السابقة المخالفة لمضمون هذا المرسوم"[1]

وقد اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 تجنيسهم بصورة جماعية، ووجه يهود الجزائر عام 1864 مذكرة إلى مجلس السيناتوس كونسولت بفرنسا في الموضوع ذاته حتى يحصلوا على حق الانتخاب والعضوية في المجالس العامة. ولم يطل الأمر كثيرا، ففي 14 تموز – يوليو – 1865 صدر قرار من المجلس نص على منح الجنسية الفرنسية لليهود والمسلمين معا بصورة شخصية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية (حيث نصت المادة الثانية من قرار التجنيس على أن الأهالي اليهود يصبحون فرنسيين مع احتفاظهم بالشخصية الموسوية. ولهم الحق في العمل بالجيش والوظائف العامة بالجزائر)[2].

لقد استقبل الرأي العام الفرنسي في الجزائر قرار كريميو بمشاعر مختلطة. بعضهم قبله كأمر واقع، وبعضهم نظر إليه على أنه ضربة لمصالحهم الاقتصادية والسياسية. حقيقة أن يهود الجزائر لن يشكلوا خطرا سياسيا على التوازن بين الأوروبيين، ولكنهم سيلعبون ورقتهم كحزب مرجح في الانتخابات في مختلف المستويات، وبذلك يصبحون قوة كبيرة ضاغطة. وكان دور اليهود الاقتصادي في الجزائر وارتباطاتهم بيهود فرنسا وأوروبا عموما قد جعلهم خطرين في هذا الميدان بالنسبة لفرنسي الجزائر. وقد أثبتوا من قبل معرفتهم بالبلاد وبأسواقها وعاداتها ولغتها.[3]

لكن سرعان ما تصاعد التوتر بين المستوطنين الفرنسيين (الأوروبيين) ويهود الأهالي في الجزائر، خاصة مع تنظيم أولى الانتخابات المحلية. فقد برزت مشاعر معاداة السامية[4] بشكل علني خلال الحملات الانتخابية، حيث كانت تُستثمر في الخطاب السياسي لتحقيق مكاسب

[1] – مجموعة من الكتاب اليهود " إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية، تر: فؤاد جديد، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، 1981، ص 69.

[2]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 84

[3]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 399

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، مرجع سابق، ص 400.

انتخابية. ويشير المؤرخ شارل أندري جوليان إلى أن إدوارد درومون، مؤلف الكتاب الشهير "**فرنسا اليهودية**[1]"، الذي حمّل فيه اليهود مسؤولية كافة الأزمات والمشكلات التي شهدتها فرنسا، قد حقق انتصارًا كبيرًا في انتخابات بلدية الجزائر عام 1897، مستفيدًا من الخطاب المعادي لليهود الذي تبناه بشكل صريح. كما ساهم هذا الكتاب بتنبيه المسلمين من مدى خطورة اليهود، ولهذا حضي صاحب الكتاب بسمعة طيبة لدى المثقفين المسلمين والذين باتوا يطالبون وساطته في شؤونهم..[2]

لقد احتج أحد الحاخامات على هذا (مرسوم كريميو) قائلاً: "لم أسمع من قبل أحداً ينكر هويته، وكنت أنظر الى نفسي دائماً على أنني أحيا في ظل الشريعة الموسوية. إنني أعلن استنكاري لقانون كريميو، فأحيل هذا الحاخام الى القضاء الفرنسي، غير أن القاضي أطلق سراحه قائلاً: "إنني لا أفهم كيف يجبر الناس على أن يكونوا فرنسيين[3]."

ومن أبرز ما جاء به مرسوم كريميو هو قانون 24 أكتوبر 1870، والذي يُعرف باسمه، وقد تضمّن عدة أحكام أساسية، من أهمها:

- إقامة نظام مدني في الجزائر، يهدف إلى إلحاق هذا البلد الإسلامي الإفريقي بفرنسا، عبر القوة العسكرية والهيمنة الإدارية، في إطار مشروع استعماري توسعي.
- تعيين حاكم مدني للجزائر يتبع وزارة الداخلية الفرنسية، بدلًا من الحاكم العام الذي كان يخضع سابقًا لوزارة الحربية، مما شكّل تحوّلًا في بنية الحكم من الطابع العسكري إلى الطابع المدني الإداري[4].

---

[1] – مولود قرين، أضواء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي ونظرتهم إلى المشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 ومطلع القرن 20م، جامعة يحى فارس، المدية، ص 08.

[2] – شارل روبير أجرون، مرجع سابق، ص 721.

[3] – مجلة التاريخ (بالفرنسية)، العدد 140 كانون الثاني (يناير)، 1991،

[4] – بوعزة بو ضرساية،"الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19 م"، (دون طبعة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م، الجزائر،2007، ص183.

– منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين في الجزائر بصفة جماعية، دون اشتراط تخليهم عن ديانتهم اليهودية[1]، وهو ما أثار جدلًا واسعًا في الأوساط الاستعمارية، واعتُبر خطوة لإدماج فئة معينة من السكان الأصليين في المجتمع الاستعماري، دون غيرهم من المسلمين[2].

بالرغم من ذلك، شعر العديد من المعارضين الفرنسيين لهذا القانون بأنّه يمثّل تجاوزًا أخلاقيًا وسياسيًا، وقد عبّروا عن رفضهم له داخل الجمعية التشريعية الفرنسية في جلسة 9 مارس 1870، معتبرين أن منح هذه الامتيازات يمثّل مسًا بسلطة الجيش الاستعماري، ويهدد تماسك المشروع الاستيطاني.

I .2. قانون التجنيس 1919 :

بعد اصدار فرنسا مرسوم كريميو السابق ذكره، يأتي قانون التجنيس التلقائي والذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين بالجزائر فرنسيين تلقائيا رغم عنهم.[3]

ولقد وضح للجزائريين من خلال الصراع الدائر بين مراكز القوى الاستعمارية، أن شعب الجزائر ومشكلاته لم تكن تعني بالنسبة للاستعماريين شيئا. وأن كل اهتمام هؤلاء موجه لتجنيس الجزائريين وصهرهم في بوتقة المجتمع الفرنسي، بعد إعادة تشكيلهم، سواء كان ذلك بصورة بطيئة أو مستعجلة وكان لا بد لذلك من أن يثير كوامن الغضب في أعماق نفوس المسلمين المؤمنين[4].

جاء قانون التجنيس سنة 1919 ليحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنة الفرنسية بعد قانون السيناتوس كونسلت[5]، وكان هذا عقب نهابة الحربة العالمية الأولى. وقد حمل أحد أقسام القانون

[1] – بشير كاشتة، مختصر وقائع وأحداث ليلة لاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 77–78.

[2]– شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 465.

[3] – فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: عبد العزيز بوباكير (دون طبعة)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 95–96

[4] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص 83.

[5] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 265.

عنوان: " عن كيفية حصول أهالي الجزائر على الجنسية الفرنسية" وبناء عليه فإن الجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة مواطن فرنسي عن طلبه، وإذا وفر الشروط التالية[1]:

- عمر 25 سنة
- غير متزوج
- لم يحكم عليه بجريمة، أو جرد من حقوقه السياسية، أو كان قد اتهم بعمل ضد فرنسا
- أن يكون قد أقام في بلديته (الكومون) سنتين على الأقل.

قدّم إسماعيل حامد مقترحًا بخصوص مسألة تجنس الأهالي الجزائريين، يقوم على تصور ثنائي المستويات[2]:

- المستوى الأول: يُبقي فيه الأهالي على قانون أحوالهم الشخصية (القانون الإسلامي)، مع منحهم حق الانتخاب فقط، دون السماح لهم بالترشح أو الترقّي إلى المناصب السامية في الإدارة الفرنسية، وذلك بحجة عدم أهليتهم الكاملة للمشاركة السياسية الكاملة ما داموا متمسكين بأحكامهم الخاصة.
- المستوى الثاني: يُمنح فيه الأهالي كامل حقوق المواطنة الفرنسية، بما في ذلك حق الترشح وتولي المناصب العليا، شريطة التخلي عن قانون الأحوال الشخصية والاندماج في المنظومة القانونية الفرنسية، وهو ما يعني عمليًا التخلي عن الهوية القانونية الإسلامية والانصهار في النظام الاستعماري.

يعكس هذا المقترح محاولة فرنسية لتقسيم الأهالي على أساس ولائهم القانوني، وفرض التجنّس كأداة لانتزاع الانتماء الثقافي والديني في مقابل حقوق مدنية مشروطة.

وبالتوازي مع مقترحه بشأن التجنّس، دعا إسماعيل حامد الجزائريين إلى قبول الجنسية الفرنسية، معتبرًا ذلك في صالحهم الذاتي، كما رأى فيه مصلحة استراتيجية لفرنسا، من خلال

[1] – المرجع نفسه، ص 272–273.

[2] – Hamet Ismail, les musulmans français du nord d'Afrique, librairie Armand colin, paris.1906. p265.

السعي إلى تحقيق تقارب فعلي بين السكان المسلمين في شمال إفريقيا والمواطنين الفرنسيين، واصفًا هذا المسعى بأنه واجب إنساني يقع على عاتق الدولة الفرنسية[1].

ولتعزيز موقفه، استشهد إسماعيل حامد بحالة اليهود الجزائريين الذين – حسب رأيه – تمكّنوا من التأقلم مع المنظومة القانونية الفرنسية دون التخلي عن ديانتهم أو معتقداتهم، مع بقائهم متمتعين بحقوق المواطنة. ومن هذا المنطلق، يرى أن المسلمين كذلك يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية دون أن يُطلب منهم التخلي عن هويتهم الدينية والشخصية.

حاولت النخبة الجزائرية المفرنسة استغلال قانون 4 فيفري 1919 لتحقيق الاندماج السياسي، خاصة فيما يتعلق بمسألة التجنس، ما أدى إلى جدل واسع داخلها .وبلغ هذا الخلاف ذروته خلال انتخابات 1919، حيث انقسمت إلى:

- تيار ليبرالي بزعامة الدكتور بن التهامي[2]، أيّد التجنيس والاندماج وتطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين.[3]

[1] – Hamet Ismail, la naturalisation des indigènes Algériens, in congres de l'Afrique du nord, tenu a paris du 06 au 10 octobre 1908. Revue la du monde musulman, volume VII, janvier–février, numéro I, II. P 38.

[2] – وُلد أبو القاسم بن التهامي في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم، حيث تلقى تعليمه الابتدائي، قبل أن ينتقل إلى الجزائر العاصمة لمتابعة دراسته الثانوية. برز بعد الحرب العالمية الأولى كأحد زعماء حركة الشباب الجزائري، وكان من أبرز المطالبين بسياسة الإدماج في إطار الجنسية الفرنسية. اختلف مع الأمير خالد حول شروط التجنيس، خاصة بعد نفي هذا الأخير سنة 1923، إذ تولّى بن التهامي تمثيل التيار الليبرالي داخل الفيدرالية الجزائرية للمنتخبين، وشغل منصب مستشار عام عن دائرة مستغانم. أنظر: رابح لونيسي وآخرون، تاريخ الجزائر (1889–1930)، الجزء الثاني، (دون طبعة)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 109.

[3] – بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 330.

- تيار محافظ بقيادة الأمير خالد[1]، رفض التجنيس المشروط بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[2] . وطالب بمنح المسلمين الجزائريين كل الحقوق الانتخابية للبرلمان الفرنسي وهناك برزت حلقة هامة في العمل الوطني في الجزائر.[3]

هذا الانقسام عكس تباين مواقف النخبة تجاه سياسات الإدماج الفرنسية.

I .3. قانون التجنيد الاجباري وعلاقته بسياسة الادماج :

لقد أدّت مجموعة من الظروف والعوامل السياسية والعسكرية إلى دفع السلطات الفرنسية نحو إصدار قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، وذلك في سياق تعزيز قدراتها العسكرية وتكثيف حضورها الاستعماري في الجزائر. وهذا بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي الذي فرضته الإدارة الفرنسية على الشباب الجزائري استعدادا للحرب العالمية الأولى، حيث تم إصداره تزامنا مع الحرب العثمانية الإيطالية على ليبيا وقيام فرنسا باحتلال المغرب الأقصى.[4]

جاء قانون التجنيد الإجباري ليمثل فرصة سانحة للنخبة الاندماجية في الجزائر والمتأثرة قلبا وقالبا بالثقافة الفرنسة لتعرب عن حجم ولائها لفرنسا بدعوة الجزائريين للانخراط الجماعي في الجيش الفرنسي والدفاع عن فرنسا باعتبارها الوطن الأم الذي يجب الدفاع عنه، والعجيب أن

---

[1] – خالد بن الهاشمي الحاج عبد الكريم، حفيد الأمير عبد القادر. اشتهر بلقب الأمير وعني والده بتربيته وتثقيفه وإعداده خير إعداد لحياة البطولة والعزة والكرام وكان والده يستحثه على مطالعة الكتب التاريخية التي تتغنى بأمجاد الإسلام وسير مشاهيره، تحصل على درجة ضابط من سان سير بفرنسا عام 1897، ولرفضه التجنيس بالجنية الفرنسية أعتبر ضابطا اهليا بفرنسا. وفي سنتي 1913-1914 برز كأعظم شخصية في الحركة الوطنية الجزائرية. أنظر: محفوظ قداش، الأمير خالد وثائق وشهادات لدراية تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (دون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 27.

[2]– Ageron Robert Charles, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition, paris. 1975. P 239.

[3] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الثالث، مرجع سابق، ص 26.

[4] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 196.

هذه النخبة تخيلت أن فرنسا سترد للجزائريين هذا الجميل بإصلاح أحوالهم وتطوير بلدهم ومجتمعهم على كافة المستويات.[1]

جاء إصدار قانون التجنيد الإجباري تتويجًا لسلسلة من المشاريع والمداولات التي انطلقت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشهدت تضاربًا في الآراء السياسية والعسكرية الفرنسية بشأن مدى ملاءمة تجنيد الجزائريين المسلمين ضمن الجيش الفرنسي. وقد نُشر هذا القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ السبت 2 مارس 1912 تحت عنوان: " Le Mobacher"، ويتكون من 30 مادة موزعة على أربعة أبواب، على النحو الآتي:

- الباب الأول :أحكام عامة، تضمّن المادة الأولى التي تنص على تجنيد الأهالي المسلمين، سواء عبر الخدمة العسكرية المباشرة أو إعادة التجنيد.
- الباب الثاني :أكّد الأحكام الواردة في الباب الأول، لا سيما من خلال المادة الثانية.
- الباب الثالث :يضم 23مادة موزعة على ستة فصول، تناولت مواضيع متعددة منها:
  - الاستدعاء (المواد 3 إلى 6)
  - إحصاء الجزائريين (المواد 7 إلى 11)
  - حالات الإعفاء أو التأجيل (المواد 12 إلى 14)
  - إجراءات القرعة (المواد 15 إلى 21)
  - البديل أو التعويض (المادة 22)
  - جمع الأفراد المجنّدين (المادتان 23 و24).
- أما الباب الرابع والأخير، فقد شمل أربع مواد (من المادة 27 إلى المادة 30)، وتناول جملة من الأحكام الخاصة بالعسكريين القدامى، بما في ذلك الامتيازات الممنوحة لهم، وتنظيم أوضاعهم الإدارية والاجتماعية[2].

[1] – أحمد سعودي، النخبة الاندماجية في الجزائر ومسألة التجنيد الاجباري (1912–1918م)، وهم الفرنسة وفشل التحديث، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي على كافي، تندوف، العدد 04، الجزائر، 2018، ص 97.

[2] – المرجع نفسه، ص 109.

وقد شكّل هذا القانون منعطفًا خطيرًا في علاقة الأهالي بالدولة الاستعمارية، إذ اعتبره كثيرون محاولة لتكريس الهيمنة الفرنسية عبر استغلال الموارد البشرية المحلية في خدمة أهداف عسكرية لا تعبّر عن طموحات الجزائريين.

I .4. قانون سيناتوس كونسيلت :

يشكل قانون سيناتوس كونسيلت الصادر في 22 أفريل 1863 محطة حاسمة في تاريخ التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر[1]. وقد جاء هذا القانون في سياق سياسات الإمبراطور نابليون الثالث الذي سعى إلى التوفيق بين هدفين متناقضين: إرضاء المعمّرين الفرنسيين عبر توسيع الاستيطان، وكسب ولاء الأهالي الجزائريين من خلال وعود إصلاحية. ورغم الطابع الإصلاحي الظاهري لهذا القانون، إلا أنه في العمق كان أداة لتفكيك البنية الاجتماعية التقليدية الجزائرية وتحويل الأراضي إلى وعاء اقتصادي يخدم مشروع الاحتلال الفرنسي. فأقدم على انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات (1860–1895) التي عملت بدورها على تشجيع الاستيطان الأوروبي، وتم انشاء 17 قرية استطانية وتوزيع 4600 قطعة أرضية زراعية مجانية على المستوطنين.[2]

ينص القانون على أن القبائل الجزائرية تملك الأراضي التي تنتفع بها تقليديًا، غير أن تطبيق هذا الاعتراف كان مشروطًا بإعادة هيكلة جذرية لنظام الملكية، تمثلت في تقسيم أراضي القبائل إلى دواوير، ثم إلى وحدات أصغر تُمنح لأفراد العائلات تحت مسمى "الملكية الفردية"، ما يعني عمليًا إلغاء الملكية الجماعية التي كانت تشكل أساس التنظيم الاجتماعي القبلي. كما احتفظت الدولة الاستعمارية بحقوقها في أراضي البايلك، والغابات، والممتلكات العامة، وفرضت على الأهالي ضرائب جديدة مقابل الاعتراف بهذه الملكيات[3].

[1] – صالح حيمر، قانون سيناتوس– كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية، (د.س)، ص 01.

[2] – يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 19.

[3] – ينظر النص الكامل لقانون سيناتوس كونسيلت باللغتين الفرنسية والعربية في:

أهداف هذا القانون انقسمت إلى شقين: أهداف معلنة تمثلت في إنهاء حالة الغموض التي كانت تطبع الوضع العقاري، وتنظيم الملكية، وتحفيز التنمية الزراعية، وأهداف خفية تمثلت أساسًا في تسهيل تغلغل المعمّرين داخل أراضي القبائل، وتحطيم التضامن القبلي، وإضعاف النسيج الاجتماعي التقليدي، إلى جانب إخضاع الأرض الجزائرية لمنظومة الضرائب الفرنسية[1].

أما نتائج تطبيق القانون، فقد كانت كارثية على المجتمع الجزائري. إذ أدى إلى تفتيت أراضي العرش، وتحويلها إلى قطع صغيرة غير منتجة، واستفادت الشركات الاستيطانية الكبرى من ذلك على حساب الأهالي الذين فقدوا أراضيهم أو لم يتمكنوا من توثيق ملكيتهم لها بسبب العراقيل الإدارية المعمّمة[2]. كما أدت هذه السياسة إلى تقليص مساحة الأراضي المخصصة للرعي والزراعة لدى القبائل، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي، وتفاقم الفقر، واندلاع الاحتجاجات في عدد من المناطق.

ولقد استعمر تنفيذ القانون إلى غاية 1870 وتم توقيفها بموجب منشور صادر عن المفوض للجمهورية الفرنسية بتاريخ 19 ديسمبر 1870.

إن قراءة دقيقة لقانون سيناتوس كونسيلت 1863 تؤكد أنه، رغم الغطاء الإصلاحي الذي طُرح به، كان أداة استعمارية بامتياز، استُخدمت لإضفاء الشرعية القانونية على عمليات نزع ملكية الأهالي وتفكيك المجتمع التقليدي، وتكريس نظام استيطاني يخدم مصالح فرنسا الاقتصادية والسياسية في الجزائر.

Archives Nationales d'Outre-mer, Fonds Ministériels, Carton F/80/1805. – Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie, Année 1863, pp 130-135.

[1] – ينظر: مصطفى الاشرف، الجزائر الأمة والمجتمع تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 95.

[2] – نور الدين ايلال، قانون كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006-2007، ص 76.

I .5 مشروع بلوم فيوليت :

مشروع بلوم فيوليت[1] هو مشروع إصلاحي قدمه السياسي الفرنسي موريس فيوليت في عام 1936م، أثناء فترة حكم حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا. كان هذا المشروع يهدف إلى إدخال إصلاحات جديدة لصالح الجزائريين المسلمين، خاصة في المجال السياسي والحقوق النيابية.

تضمن المشروع ثمانية فصول وخمسين مادة[2]، تناولت إصلاحات دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية في الجزائر. وعلى الصعيد السياسي، نص المشروع على منح الجزائريين بعض الحريات والحقوق السياسية والنيابية بصورة تدريجية[3]، بما في ذلك زيادة عدد ممثليهم في المجالس المحلية. كما نص المشروع على منح الجنسية الفرنسية لبعض الفئات المثقفة والعسكرية من المسلمين الجزائريين. وهذا ما لا يدعو للشك أنه تجسيد لفكرة الادماج[4] .

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، تضمن المشروع إصلاحات زراعية وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وإنشاء وزارة للشؤون الجزائرية.

كان هذا المشروع يمثل أول جهد إصلاحي جدي لصالح الجزائريين المسلمين منذ فترة طويلة، وقد لقي ترحيبا كبيرا من الحركة الوطنية الجزائرية[5]، التي رأت فيه خطوة أولى نحو تحرير

---

[1] – يُعد موريس فيوليت (Maurice Viollette) من الشخصيات السياسية البارزة في التاريخ الفرنسي الاستعماري، وُلد في 3 سبتمبر 1870، ودرس الحقوق، ثم التحق بنقابة المحامين. شغل عدة مناصب سياسية هامة، فقد انتُخب نائبًا سنة 1902، ثم عضوًا في مجلس الشيوخ سنة 1906، كما ترأس بلدية درو (Dreux) ابتداءً من العام نفسه. بين سنتي 1914 و1917، شغل منصب نائب رئيس الغرفة البرلمانية. عُيّن فيوليت حاكمًا عامًا على الجزائر بين سنتي 1925 و1927، ثم تقلّد منصب وزير دولة مكلّف بشؤون الأهالي ضمن حكومة "ليون بلوم"، مما جعله من أبرز الوجوه السياسية التي تعاملت مباشرة مع الملف الجزائري في فترة حرجة من تاريخ الاستعمار الفرنسي. أنظر:

Jeanne et André Brocheir livre d'or de l'Algérie : Dictionnaire des personnalités passées et contemporaine Baconnier frères, Alger,1937, p297.

[2]– خميسة مدور، مشروع بلوم– فيوليت : إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936–1938) ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات، مجلة دورية دولية محكمة، العدد 07، 2019، ص 119.

[3] – المرجع نفسه، ص 120

[4] – أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 76.

[5] خميسة مدور. مرجع سابق، ص 123.

البلاد. إلا أن المشروع لم يستجب بالكامل لمطالب الإصلاح التي طالما طالب بها الشعب الجزائري، خاصة في المجال السياسي، إذ ظل متحفظا ويقدم إصلاحات محدودة وتدريجية.

وقد واجه المشروع معارضة شديدة من طرف المستوطنين الفرنسيين[1] في الجزائر، الذين رفضوا أي إصلاحات تمس مصالحهم[2]. كما واجه المشروع تردد واضح من طرف حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، التي لم تبادر بتبنيه والمصادقة عليه ليصبح قانونا قابلا للتنفيذ.

وبالتالي، فإن مشروع بلوم فيوليت ظل مجرد مشروع إصلاحي لم يتم تفعيله بشكل فعلي، وظل ضمن الإصلاحات الضائعة التي لم تستفد منها الجماهير الجزائرية.

وبسقوط حكومة بلوم في 21 جوان 1937، جاءت نهاية المشروع، ولم يستطع مناصروه إعادة احياءه[3]، وواجه حملات شديدة عملت على اسقاطه ودفنه بعيدا عن الحياة السياسية. وبالتالي كان هذا الفشل بداية جديدة للحركة الوطنية. وعبرت جريدة الأمين في 22 أفريل 1938 أن مقاطعات الإصلاحات معناها الاستعداد للثورات.[4]

II- ردود الفعل الوطنية من سياسة الادماج:

سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر كانت في جوهرها سياسة استعمارية تهدف إلى دمج الأرض والمستوطنين الأوروبيين في فرنسا، لكنها استثنت السكان الأصليين، مما أثار ردود فعل وطنية جزائرية قوية، معقدة ومتباينة، وتعكس الصراع بين السلطة الاستعمارية ومحاولات فرض الهوية الفرنسية على الجزائريين من جهة، وردود فعل الجزائريين الوطنية من جهة أخرى.

[1] – لمياء بوقريوة، مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، جامعة باتنة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 04، 2017، ص 315.

[2] شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، ص 718.

[3] – خميسة مدور، مرجع سابق، ص 138.

[4] – شارل روبير أجيرون، مرجع سابق، 742.

II.1. موقف حمدان خوجة قبل 1870:

أوضح حمدان خوجة[1] من خلال كتابة المرآة[2] عام 1833م التجاوزات الخطيرة التي مارسها الجيش الفرنسي في الجزائر خلال السنوات الأولي للاحتلال، حيث كان أحد ضحايا هذه التجاوزات بعد مصادرة جميع أملاكه. ولقد كان موقف حمدان خوجة واضحا وصريحا وهو مقاومة الاستعمار فقد دعى إلى حركة استقلال سياسي عبر إقامة حكومة مستقلة مرتبطة بفرنسا بعلاقات طيبة. وقد كانت مقاومته سرية إلا أن امعان الفرنسيين في نقص بنود معاهدة 05 جويلية 1830 جعل حمدان وغيره يعلنون المعارضة المفتوحة للاحتلال.[3]

لقد قام حمدان من خلال تأسيس ما عرف بحزب المقاومة أو لجنة المغاربة سنة 1830، برفع مذكرات إلى السلطات الفرنسية طالبا فيها التخلي عن الجزائر وتطبيق ما ورد في معاهدة الاحتلال المبرمة في 05 جويلية 1830.[4]

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة: كاتب سياسي، من رواد الحركة الوطنية الجزائرية. ولد بمدينة الجزائر. وبها نشأ وتعلم. درس القانون على أبيه، ثم قام مقامه، بعد وفاته، وأصبح أستاذا في الحقوق المدنية والقوانين الإسلامية. وفي سنة 1783م صحب خاله في زيارة لأهم مدن البلقان والقسطنطينية وغيرها. وفي سنة 1820 زار فرنسا وتعلم اللغة الفرنسية. وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وعدم وفاء الفرنسيين بالشروط التي اشترطتها الحكومة التركية عليهم قبل أن تسلم لهم البلاد، نظم الجزائريون بزعامة حمدان أول حزب وطني سياسي عرف بلجنة المغاربة أو حزب المقاومة، فقارع حمدان الاستعمار الفرنسي بقلمه ولسانه، فنفاه الفرنسيون من الجزائر، فكان أول عربي مسلم يطرد من وطنه من قبل دولة أجنبية من أجل قضية وطنية. وبعد أن أقام مدة قصيرة في فرنسا (1833 – 1836م) سافر إلى القسطنطينية حيث اشتغل بالتأليف والترجمة، والتحرير لجريدة «تقويم وقائع» إلى حين وفاته. أنظر: معجم أعلام الجزائر، مرجع سابق، ص 136–137.

[2] – كتاب المرآة من تأليف حمدان خوجة، والذي نشره باللغة الفرنسية في باريس، سنة 1833، وهو الكتاب الذي قال عنه عبد العزيز بوتفليقة في مقدمته المعربة: "إنه كتاب يمكن، بل يجب قراءته بصفته شهادة على الغزو الاستداري وإدانته لما كان عليه منذ مهلته الأولى: أي عملية إبادة للحضارة والتمدن لا يمكن أن تنجح إلا بفناء ساكنة الجزائر وإبادتها." أنظر: حمدان خوجة، كتاب المرآة، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2006، ص 04

[3] – عبد المجيد بن عدة، رائد المقاومة السياسية الحديثة في الجزائر (1773–1845)، ص 11.

[4] – أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1974، ص 48.

2.II موقف التيار المعارض بعد سنة 1870 :

موقف التيار المعارض لسياسة الإدماج في الجزائر بعد عام 1870 كان رافضًا لهذه السياسة التي تبنتها فرنسا تحت حكم نابليون الثالث، والتي هدفت إلى دمج الجزائر إدارياً وثقافياً ضمن الإمبراطورية الفرنسية. هذا التيار، الذي يمثل جزءًا من الحركة الوطنية الجزائرية، اعتبر سياسة الإدماج شكلاً من أشكال السيطرة الاستعمارية التي تهدف إلى طمس الهوية الوطنية والثقافية للجزائريين، ورفض مطالب المستعمرين الأوروبيين الذين كانوا يدعون إلى فيدرالية المنتخبين الجزائريين تحت سيطرة فرنسية[1].

بعد عام 1870، تراجع بعض رواد السياسة العربية عن مشروع الدمج بين الثقافتين العربية والفرنسية، بسبب الفشل في تحقيق مجتمع جزائري جديد يتحدث لغة عربية جزائرية، وبدلاً من ذلك، صعدت سياسة التفرقة العنصرية والقمع ضد الجزائريين، خاصة مع تطبيق "قانون الأهالي " الذي فرض قيوداً استثنائية على السكان الأصليين وشرع إجراءات قمعية ضدهم[2].

التيار المعارض لهذه السياسة كان ينتقد بشدة ما آلت إليه الأوضاع من تدهور اقتصادي واجتماعي، حيث أدت سياسات نزع الملكية، فرض الضرائب، والمجاعة المتكررة إلى تفاقم معاناة الجزائريين، ما دفعهم إلى مقاومة هذه السياسات بطرق متعددة، رغم فشل بعض الانتفاضات مثل انتفاضة 1871. كما انتقد المعارضون استغلال المستوطنين الأوروبيين للجزائريين ورفضهم منحهم حقوقاً سياسية أو اجتماعية حقيقية، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين المجتمعين الفرنسي والجزائري.

بالتالي، يمكن تلخيص موقف التيار المعارض لسياسة الإدماج بعد 1870 بأنه موقف رفض قاطع لهذه السياسة التي رآها وسيلة لإخضاع الجزائر ثقافياً وسياسياً، وزيادة القمع

[1] – صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930، ص 124.

[2] – صالح حيمر، مرجع سابق، ص 83.

والاستغلال، مع الدعوة إلى حماية الحقوق الوطنية والثقافية للجزائريين ومقاومة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية.

3.II موقف التيارات المؤيدة (النخبة) :

من خلال دعوة التيارات المؤيدة (النخبة) الصريحة إلى الاندماج ضمن الأمة الفرنسية والأخذ بعلومها وحضارتها، وتكتل الكثير من هؤلاء ضمن حركة الشبان الجزائريين، والتي ضمت في صفوفها توجهات مختلفة ذات ثقافة مشتركة نابعة من الفكر الليبرالي الغربي والثورة الفرنسية الداعية إلى إعطاء الحقوق والمساواة دون تمييز عرقي أو ديني، ولعل أهم وصف لهذه الفئة ما جاء في الصحافة الأوروبية قولها "إننا نلتقي بشباب من الأهالي ألسنتهم فصيحة وتبدي لباقة جريئة، وهم نتاج مدارسنا الابتدائية، بل ثانوياتنا وكلياتنا[1].

لقد ركزت مطالب النخبة على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسين، وإلغاء قانون الأهالي، وكان الهدف هو دمج الجزائر بفرنسا مع التمثيل النيابي الكامل للجزائريين، كما وقد اشترط بعضهم لإتمام الدمج عدم التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية، وهذا الأمر أدى إلى انقسام النخبة فيما بعد[2].

4.II موقف فرحات عباس :

تغير موقف فرحات عباس من أكثر الشخصيات المؤيدة للفكر الاندماجي أو كما لقب بزعيم الدعاة الاندماجيين إلى شخصية مؤيدة للفكر والحركة الوطنية وزعيم وطني. وقد كان هذا التحول بداية وعي وطني، أنهى أوهام الادماج ومهد لمسار النضال من أجل الاستقلال، وقد اعترف

[1] – هواري صفصاف، الخطاب الاندماجي لدة النخبة الليبرالية الجزائرية ما بين 1919–1945، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2023، ص 55.

[2] – صالح فركوس، مرجع سابق، ص 234.

قائلا: "إن الوطن الجزائري الذي لم أجده عام 1936، وجدته اليوم."[1]، كما وقد أعطى تفسيرا لبداية نشاطه السياسي في العقد الثالث من القرن العشرين في كتابه ليل الاحتلال: " لنفهم لماذا جيلي، والذي سبقه ركضوا وراء فرنسا الجمهورية الليبرالية، ضد فرنسا المحتلة الظالمة اعتقدنا بأننا نحتاج فقط لإنارة الأولى لتضع حدا للمآسي التي خلقتها فرنسا المحتلة[2]". فالقوة التي كان يعتمد عليها في فرنسا تأكد بأنها ضارة ولا تقف معه، فيضيف قائلا: "بالعكس ما كنت أعتقده لمدة طويلة أن وجود البروليتاريا الثورية، والليبراليين بفرنسا سوف يدعم مطالبنا، لقد خيبت آمالنا[3]".

وبصفة عامة، لقد تحول فرحات عباس من شخصية تدعو للاندماج في إطار برنامج منسجم، أي إدماج الجزائريين كلهم بدون تمييز، في المجتمع الفرنسي، وبدون شروط لأن الدين الإسلامي في نظره لا يمنع أن يكون الجزائري المسلم فرنسيا، والمطلب الأساسي الذي ألح عليه كثيرا هو فتح المدرسة لجميع الجزائريين[4]. ليبدأ في تغيير رأيه في كل مرة يتضح له أن الاستعمار ما هو إلى قوة ظالمة مستبدة طاغية. فوصف فرحات عباس قانون سناتوس كونسولت بقوله: "إن سياسة الاندماج التي حددها قانون سناتوس كونسولت سنة 1865، ولدت ميتة"[5].

كما وقد رفض فرحات عباس التجنس الفردي والفئوي، وإنما طالب بالتجنس الجماعي بدون شروط، لأنه يعتبر نفسه جزءا من الفلاحين الفقراء الذين نشأ وتربى معهم، ولا يستطيع أن يتخلى

---

[1]–عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال، 1899–1985، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005/2004، ص 145.

[2] –Ferhat Abbas, guerre et révolution d' Algérie, La nuit coloniale, ed, Julliard, Paris, 1962. P 110.

[3] –Ferhat Abbas. Ibid. p 111.

[4]– الجيلالي صاري محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 21.

[5] – Mémoire remis le 31mars1943 à M. Le gouverneur général par M. Abbas Ferhat, Bendjelloul, Benkhellaf docteur Tamzali, Saiah Abdelkader et Zerrouk Mahieddine, ed, imprimerie officielle Alger, 1946, p :18

عنهم ويتركهم في محنتهم وعذابهم[1] .بالرغم من حصوله على تعليم جامعي وابن قايد، حيث يقول:" إنني أنتمي إلى طبقة فلاحية، وأن منصب والدي وإخوتي كان عرضيا، عشت وتربيت في أوساط الفلاحين الجبليين... قضيت طفولتي في وسط هؤلاء البسطاء، أقوياء وكرماء، فمن الصعوبة أن أتخلى عنهم[2]". وهذا التباين في الآراء خلق لنا شخصية قيادية وثورية حاربت فيما بعد الاستعمار بكل قوتها.

5.II موقف الأمير خالد :

طالب الأمير خالد بأن يسمح للجزائريين أن يصبحوا مواطنين فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، بينما إصلاحات فيفري 1919 لم تكن تسمح للجزائريين بالارتقاء إلى الجنسية الفرنسية إلا في حالة تخليهم عن حالتهم الشخصية كمسلمين .وعارض الأمير خالد قضية إدماج الجزائريين بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، وقد كتب مدافعا عن رأيه في جريدة " الإقدام: " **أن الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص.** وقال إنه "**حلم** " فقط أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم لأنه أولا شرط " **لا تريده الجماهير**"، وثانيا أن فرنسا نفسها " **لن تصدر أبدا قرارا بالتجنيس الجماعي**"، لأنها تخشى أن ترى الكولون تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري.[3] ويمكن تلخيص مطالب حركته فيما يلي[4]:

- الغاء القوانين الاستثنائية.
- المساواة في الخدمة العسكرية في الحقوق والواجبات.
- حق الجزائري في تقليد جميع المناصب المدنية والعسكرية بدون تمييز.
- تطبيق القانون المتعلق بالتعليم العام الاجباري على الأهالي مع حرية التعليم
- حرية الصحافة والجمعيات.

[1]–Ferhat Abbas, guerre et révolution d'Algérie, La nuit coloniale. Ibid. p 107

[2]– Ferhat Abbas, guerre et révolution d'Algérie, La nuit coloniale, op.cit. p 108.

[3] – عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 49.

[4] – صالح فركوس، مرجع سابق، ص 235.

- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين.

دافع الأمير خالد عن الجزائر، وسار على دربه فرحات عباس، وغيرهما من النخبة التي تطلعت إلى التحرر السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للجزائريين المسلمين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، فقد تقربت النخبة والشخصيات الإسلامية من الأمير خالد وتعاونت معه في مشاريعه الإصلاحية ومطالبه السياسية.[1]

فنذكر أن الأمير خالد كان سببا في ظهور الحركة الوطنية كما ذكر فرحات عباس واتفق معه في ذلك معظم المؤرخين على عكس ما يشاع أن سبب ظهورها كان مصالي الحاج، ففي سنة 1924 حينما عقد ندوة بباريس حضرها عمال شمال إفريقيا وتعالت الأصوات فيها منادية بـ " **تحيا أفريقيا الشمالية مستقلة** "وكانت تلك البداية الأولى لظهور الاتجاه الاستقلالي في الحركة الوطنية، ويقول فرحات عباس بعد ذلك، في منتصف سبتمبر 1924 تأسس نجم شمال إفريقيا بباريس، لأهداف اجتماعية، تتمثل في الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا، ولكن من وراء تلك الواجهة توجد حقيقة النجم، وهي العمل على استقلال بلدان شمال إفريقيا.[2]

6.II موقف نجم شمال افريقيا :

عرض مصالي الحاج سنة 1927 أمام مؤتمر "بروكسل" الذي دعت اليه الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري مطالب النجم التي تمثلت في جلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائر وتقرير المصير.[3]

بدأ نجم شمال إفريقيا يجني ثمار بذور زرعها غيره من النخبة، والعلماء في الجزائر، فكان في خطبته أقرب إلى آمال الشعب الجزائري، الذي أنهكه القهر والجوع والتعسف، استطاع أن يكسب شهرة، ما كان يحلم بها أمام أكثر من 20000 حاضرا، فكانت خطبته كعصا النبي موسى

[1] – بسام العسلي، الأمير الهاشمي الجزائري، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 124.

[2] – أنظر: عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 130، وانظر: Ferhat Abbas, la nuit coloniale, op.cit, p :135-136.

[3] – صالح فركوس، مرجع سابق، ص 239.

أمام فرعون وسحرته، فقد أبهر الحاضرين بلغته الخطابية، وقدرته على التبليغ وبساطة أسلوبه مع التعبير مباشرة بدون لف أو دوران عن حقيقة آمال الجزائريين .فحول الحاضرين من الاعتدال إلى التطرف، ومن المطالبة بالقليل إلى المطالبة بالكثير، ومن الدعوة إلى المساواة عن طريق الاندماج إلى نقذ الاحتلال، ورفضه نهائيا، والدعوة إلى التحرر، بالرغم أن كلمة الاستقلال الوطني لم ترد في خطابه هذا.[1]

لقد عارض النجم سياسة الادماج الفرنسية ومثل التوجه الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية، لم يكن أعضاؤه يؤمنون بأنصاف الحلول ولا بسياسة المراحل ، وقد تحملوا الصعاب والويلات دفاعا عن مطلب الاستقلال الوطني.[2]

7.II موقف حزب الشعب :

بعد أن حل نجم شمال افريقيا، بادر قيادته إلى تأسيس حزب الشعب سنة 1937، واعيد تشكيل الخلايا السرية لمواصلة النضال، وبالتالي لم تتوقف مطالبه السياسية والتي كانت تنص على[3]:

- الغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية
- منح الحريات الديمقراطية للجزائريين، والمساواة في أداء الخدمة العسكرية، وفصل الدين عن الدولة.
- تحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري، ينتخب من قبل الجميع دون تمييز جنسي أو ديني.

[1] – عز الدين معزة، مرجع سابق، ص 116.

[2] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 221.

[3] – المرجع نفسه، ص 224.

خلاصة الفصل:

كشفت سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر عن طابعها الاستعماري الإقصائي، حيث سعت إلى دمج الأرض والمستوطنين الأوروبيين في فرنسا، مع تهميش السكان الأصليين وحرمانهم من الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد أثارت هذه السياسة ردود فعل وطنية جزائرية متباينة، عكست تطور الوعي الوطني ورفض الهيمنة الفرنسية بأشكال متعددة.

منذ بدايات الاحتلال، عبّر حمدان خوجة عن رفضه المبكر للاستعمار، منددًا بتجاوزات الجيش الفرنسي، وداعيًا إلى استقلال سياسي يرتكز على احترام معاهدة 5 جويلية 1830. ومع تطور الأوضاع بعد عام 1870، تصاعد التيار المعارض لسياسة الإدماج، خاصة بعد تطبيق قانون الأهالي، الذي مثّل رمزًا للتمييز والقمع، مما أدى إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتنامي الرفض الشعبي.

في المقابل، برزت نخبة جزائرية مؤيدة لفكرة الإدماج ضمن الأمة الفرنسية، شرط الحفاظ على الخصوصيات الدينية والثقافية. وقد قادت هذه النخبة حركة سياسية إصلاحية طالبت بالمساواة في الحقوق، لكن انقسامها حول شروط الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بالأحوال الشخصية الإسلامية، أضعف مشروعها.

وقد شكّل التحول الفكري لفرحات عباس علامة فارقة في مسار الحركة الوطنية، إذ انتقل من الدفاع عن الإدماج إلى تبني خيار الاستقلال، بعد إدراكه استحالة تحقيق المساواة داخل المنظومة الاستعمارية. أما الأمير خالد، فقد دافع عن حقوق الجزائريين دون المساس بهويتهم، مؤسسًا لمطالب إصلاحية متقدمة رفضت التجنيس المشروط، ومهدت لظهور حركات وطنية أكثر جذرية.

وتوّج هذا المسار ببروز "نجم شمال إفريقيا" بقيادة مصالي الحاج، الذي تبنى خطابًا ثوريًا صريحًا ضد الاحتلال، رافضًا سياسة الإدماج ومطالبًا بالجلاء والاستقلال. واستمر هذا الخط النضالي مع تأسيس "حزب الشعب الجزائري"، الذي أعاد تنظيم النضال السياسي وتبنى مطالب

واضحة تدعو إلى إلغاء القوانين الاستثنائية، وتقرير المصير، وتحقيق المساواة الفعلية بين الجزائريين والفرنسيين.

هكذا يتبين أن سياسة الإدماج لم تفضِ إلى دمج فعلي، بل أدت إلى تصدع العلاقة بين السلطة الاستعمارية والشعب الجزائري، وأسهمت في بلورة وعي وطني مقاوم، مهد الطريق أمام مسار التحرر والاستقلال.

الخاتمة

الخاتمة:

أثبتت سياسة الإدماج التي انتهجتها فرنسا في الجزائر ما بين 1870 و1945 أنها لم تكن مشروعًا تكامليًا حقيقيًا يرمي إلى إدماج الشعب الجزائري في الدولة الفرنسية على أسس المساواة والعدالة، بل كانت في جوهرها سياسة استعمارية تقوم على التمييز والإقصاء والاستغلال. فقد استهدفت هذه السياسة، منذ بداياتها، توطيد السيطرة الفرنسية عبر أدوات إدارية وقانونية وثقافية، كان الغرض منها تدجين المجتمع الجزائري وإضعاف هويته الوطنية، وليس تمكينه من حقوق المواطنة الكاملة.

ومع أن فرنسا رفعت شعار الإدماج، إلا أن هذا الإدماج ظل مشروطًا ومحدودًا، لا يشمل إلا فئة ضئيلة من النخبة الجزائرية التي قبلت التنازل عن بعض ثوابتها، لا سيما فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والهوية الدينية، وهو ما جعل منه إدماجًا شكليًا لا فعليًا. فالقوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الأهالي، كانت دليلاً قاطعًا على التفاوت البنيوي في التعامل بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين، حيث جرى تكريس مواطنة من درجتين، تُمنح فيها الحقوق الكاملة للمستوطنين، بينما يُحرم منها الأهالي، أو يُمنحونها بثمن التنازل عن هويتهم.

كما كشفت الممارسات المرافقة لسياسة الإدماج – من مصادرة الأراضي وتكريس الاستيطان، إلى فرض اللغة والثقافة الفرنسية، وقمع الحريات – أن الغاية الحقيقية لم تكن الدمج، وإنما التفكيك التدريجي للهوية الوطنية الجزائرية، وخلق نخبة محلية موالية للاستعمار، تلعب دور الوسيط بين السلطة الفرنسية والمجتمع الجزائري.

ورغم محاولات البعض من النخبة الجزائرية في مطلع القرن العشرين المطالبة بإصلاحات ومساواة داخل الإطار الفرنسي، إلا أن فشل تلك المطالب وتصلب الموقف الفرنسي، دفع العديد من رموز النخبة إلى مراجعة مواقفهم. فقد مثّل التحول الفكري والسياسي لفرحات عباس نموذجًا صارخًا على خيبة الأمل في المشروع الإدماجي، حينما أدرك أن فرنسا لا تنوي أبدًا معاملة

الجزائريين كأنداد. كما أن نضالات الأمير خالد أكدت على التمسك بالهوية الوطنية دون التخلي عن المطالبة بالحقوق السياسية.

لقد شكلت سياسة الإدماج، بما انطوت عليه من عنف رمزي ومادي، منعرجًا حاسمًا في مسار تطور الوعي الوطني الجزائري. فهي التي دفعت الجزائريين، تدريجيًا، من المطالبة بالمساواة داخل المنظومة الاستعمارية، إلى تبني مشروع الاستقلال التام. وتُوِّج هذا الوعي الثوري بنشأة تيارات وطنية راديكالية كـ"نجم شمال إفريقيا" و"حزب الشعب الجزائري"، والتي صاغت خطابًا سياسيًا جديدًا، يرفض الإدماج جملة وتفصيلًا، ويرفع مطلب تقرير المصير كحل وحيد.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن سياسة الإدماج، بدلًا من أن تحقق هدفها المعلن في "فرنسة الجزائر"، أسهمت – عن غير قصد – في بلورة مقاومة فكرية وسياسية متصاعدة، عمّقت الهوة بين المستعمِر والمستعمَر، وأسست للمطالبة الحتمية بالتحرر والانعتاق. فقد أثبتت التجربة أن لا إمكانية لأي إدماج حقيقي في ظل بنية استعمارية تقوم على الاستغلال والتمييز، وأن الشعوب لا تنصهر قسرًا، بل تبني هوياتها بحرية، وتدافع عنها حين تُهدد. وهكذا، فإن فشل سياسة الإدماج الفرنسية في الجزائر لم يكن فقط فشلًا سياسيًا، بل أيضًا بداية تشكل مشروع وطني مقاوم، قاد إلى الاستقلال فيما بعد.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

1) ابراهيم لونيسي، الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830-1945 بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، 1997.
2) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1990،
3) أحمد حمدي، جذور الخطاب الأيديولوجي الجزائري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2001.
4) أمحمد دراوي، الجزائر والجامعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008/2007.
5) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر.
6) بشير كاشتة، مختصر وقائع وأحداث ليلة لاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
7) بوعزة بو ضرساية،"الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن19م"، (دون طبعة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر،2007.
8) الجيلالي صاري محفوظ قداش، المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، تر: عبد القادر بن حرات، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
9) حميد أيت حبوش، قانون التجنيد الاجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره وموقف الجزائريين منه، الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 2، 2018.

10)حميد عبد القادر، دروب التاريخ مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار القصة، (دون طبعة)، الجزائر،2007.

11)حميد قريتي، السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر (1870-1914)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2020/2019.

12)خالد بوهند، النخب الجزائرية، دراسة تاريخية واجتماعية (1892-1942)، دار القدس العربي، (دون طبعة)، الجزائر، 2015.

13)رابح تركي، التعليم والشخصية الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1981م،

14)زبير سيف الإسلام. تاريخ الصحافة في الجزائر، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، الجزء الخامس.

15)زوينة بن عمارة، سياسة الادماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وأثرها على الجزائريين ابان الفترة 1860-1870، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15، العدد 01، 2023.

16)سليم قلالة، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية لاحتلال إلى مجازر 08 ماي 1945 (1830-1945) ، (دون طبعة) ، دار بني مزغنة، الجزائر .

17)عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (دون طبعة) ، لبنان، 1939م.

18)شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضات 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، (د.د.ن) 2013.

19)صالح حيمر، قانون سيناتوس- كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية، (د.س).

20)صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، دون سنة،

21)صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر "من عهد الفنقيين الى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962م) دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

22)صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال- المراحل الكبرى- دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005. عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

23)الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014/2013.

24)عادل سبع، رمزي حوحو، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1870-1900)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 02، 2023،

25)عايدة حياطي، الوضع الصحي في الضواحي نهاية القرن التاسع عشر، في ضوء كتاب وباء الكوليرا للدكتور الطيب مرسلي، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 64، 2022،

26)عبد الرحمن حسن حبنكة، البلاغة العربية " أسسها وعلومها وفنونها"، الجزء الأول، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، 1996.

27)عبد القادر جغلول، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة، بيروت، 1984م.

28)عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931-1945م)، دراسة تاريخية وايديولوجية مقارنة، الطبعة الخامسة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

29) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ المعاصر (1830-1954م)، (دون طبعة)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2014.

30) عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية (1830-1962)، وزارة الثقافة، 2013،

31) عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال على الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

32) علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر، تاريخ الجزائر على ما قبل الحرب العالمية الأولى، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت، لبنان،

33) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2008.

34) محمد بلير، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساته على الجزائر 1881-1914، وزارة الثقافة،

35) محمد بن إبراهيم الجندلي، في فصول العتاب شيء من التاريخ والنضال والمعاناة السياسية الشعوبية الاستعمارية في تاريخ المغرب العربي الحديث خلال القرنين 19 و 20 م، الجزء الثاني، دار البصائر الجديدة،

36) محمد بن مُكَرَّم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، الجزء الثاني، دار صادر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1414هـ،

37) محمد حسنين هيكل، الاستعمار الفرنسي، الطبعة الرابعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

38) محمد صالح، متعاونون ومجندون جزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر العاصمة، 2006/2005،

39)محمد غانس، محاضرات في مقياس: الجماعات المحلية في الجزائر، تخصص: إدارة وجماعات محلية، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي، تسمسيلت، 2021/2020،

40)مراد بوتليليس، تطور التعليم في الجزائر من 1830-إلى 2011، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، تخصص: الديمغرافيا الاقتصادية والاجتماعية، جامعة السانيا، وهران، 2013/2012

41)مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى المارشال بيليسي، تاريخ 06 فيفري 1863م، جامعة المسيلة، العدد 25.

42)مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير الكريم، مؤسسة الأبحاث، الأردن، 1980.

43)مولود قرين، أضواء على أفكار بعض أصدقاء الأهالي ونظرتهم إلى المشكلة الجزائرية في أواخر القرن 19 ومطلع القرن 20م، جامعة يحى فارس، المدية.

44)نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا الجزائر نموذجا (1870-1900) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2011.

45)ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1999.

46)ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية في فترة ما بين الحربين (1918-1938)، (دون طبعة)، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

47)ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918-1934) منشأة المعارف، الإسكندرية، 2011،

48)نبيل شريخي، الحج في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف بين الإجراءات الإدارية واللجوء للرحلة السرية، عصور، المجلد 23، العدد 02، 2024،

49)نور الدين ايلال، قانون كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية الفرنسية (1863-1914)، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006-2007.

50)نور الدين صابر، المكاتب العربية والسياسية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، إقليم قسنطينة أنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 06، العدد 01، 2023.

51)هواري صفصاف، الخطاب الاندماجي لدة النخبة الليبرالية الجزائرية ما بين 1919-1945، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2023.

52)ياقوت كلاخي، إجراءات الاستعمار الفرنسي التعسفية اتجاه مقومات الشعب الجزائري الدينية والثقافية فترة الثلاثينات أنموذجا، مخبر الدراسات المغاربية، النخب وبناء الدولة الوطنية، العدد 4، 2015.

53)يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

54)يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

المراجع الأجنبية

55) (Ch.R) Ageron, les algériens musulman et la France (1871-1919), T.2, P.U.F, Paris.

56) Ageron Robert Charles, l'histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, tome 2, presses universitaires de France édition, paris. 1975.

57) Ahmed Ben Brihmat"،Le Decret du 13 Février et les indigènes Musulmans ،imprimerie de L'association ouvrier D. FoutanaECie . ALGEE .1883.

58) AndreNouschi, La naissance du nationalisme Algérien (Les Editions de minuit, Paris, 1962).

59) Benhabilès, Ch. L'Algérie française vue par un indigène, Alger, imprimerie Fontana, 1914.

60) Benjamin Stora, Zakya Daoud, Ferhat Abbas une autre Algérie, ed, Casbah, Alger, 1995.

61) Bruno Delmas, Michel Capot. Académie des sciences d'outre-mer Dossier de Légion d'honneur (base Léonore). Fiche créée le 29/04/2016

62) Ferhat Abbas, guerre et révolution d'Algérie, La nuit coloniale, ed, Julliard, Paris, 1962.

63) Gazzette de l'Algérie, (A1, N1)، le 11 juillet 1884. 4Teissier Octave : Napoléon III en Algérie, challamel ainé libraire, Paris, 1865.

64) Hamet Ismail, les musulmans français du nord d'Afrique, librairie Armand colin, paris.1906.

65) HametIsmael ،Les musulman Français du Nord de l'Afrique،Librairie Armand Colin،Paris1906،

66) Ismaël Hamet, Les musulmans français du nord de l'Afrique, librairie Armand Colin, Paris, 1906,

67) Jacquesoustelle, Aimée et souffrante Algérie, éd Plon, paris 1956.

68) Mémoire remis le 31mars1943 à M. Le gouverneur général par M. Abbas Ferhat, Bendjelloul, Benkhellaf docteur Tamzali, Saiah Abdelkader et Zerrouk Mahieddine, ed, imprimerie officielle Alger, 1946.

69) Merdaci, Abdellali, Auteurs algériens de langue française de la période coloniale, Alger, éd. Chihab, 2010.

70) Passols Antoine-Vincent: L'Algérie et l'assimilation des indigènes musulmans: étude sur l'utilisation des ressources militaires de l'Algérie, éditeur militaire, Paris, 1903,

71) Zenati, R, Le problème algérien vu par un indigène, Renseignements coloniaux (Supplément deL'Afrique française)، Avril, 1938

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

المقدمة:..... أ

الفصل الأول: أهداف فرنسا من سياسة الإدماج

تمهيد:.....10

I- مفهوم الادماج عامة وفي سياسة الاستعمار الفرنسي للجزائر..... 12

I .1. مفهوم الإدماج عامة : 13

I.2. مفهوم الإدماج في سياسة فرنسا الاستعمارية : 14

I.3.ظهور سياسة الادماج في الجزائر :.....17

I.4. أبرز شخصيات الاتجاه الادماجي :.....18

I.5. مطالب الاتجاه الادماجي :.....28

II-التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر :..... 30

II.1. نشاط الإدارة الاستعمارية في الجزائر :.....31

خلاصة الفصل:.....35

الفصل الثاني: سياسة الإدماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة

تمهيد:.....37

-IIالجانب الاداري والعسكري:.....38

I.1- الجانب الإداري :.....38

I.2- الجانب العسكري : 42

-IIIالمبحث الثاني الجانب الاقتصادي:..... 45

II.1. قوانين نقل ملكية الأراضي ومصادرتها: 45

II.2. قوانين الغابات:.....48

II.3. الضرائب:.....49

-IIIIالمبحث الثالث الجانب التعليمي والديني:..... 50

III.1- الجانب التعليمي : 50

III.2- الجانب الديني والثقافي : 55

خلاصة الفصل:.....59

الفصل الثالث: اليات تنفيذ سياسة الإدماج في الجزائر وردور الفعل منها (الحركة الوطنية)

تمهيد:.....62

-IIالقوانين والتشريعات لسياسة الادماج:.....63

I .1. قانون كريميوه 1870 وتأثيراته :.....64

I .2. قانون التجنيس 1919 : 67

I .3. قانون التجنيد الاجباري وعلاقته بسياسة الادماج :.....70

I .4. قانون سيناتوس كونسيلت :.....72

I .5 مشروع بلوم فيوليت : 74

II-ردود الفعل الوطنية من سياسة الادماج :.....75

II.1. موقف حمدان خوجة قبل 1870:.....76

II.2 موقف التيار المعارض بعد سنة 1870 :.....77

II.3 موقف التيارات المؤيدة (النخبة): 78

II.4 موقف فرحات عباس : 78

II.5 موقف الأمير خالد: 80

II.6 موقف نجم شمال افريقيا : 81

II.7 موقف حزب الشعب : 82

خلاصة الفصل: 83

الخاتمة: 86

المصادر والمراجع.....89

الفهرس.....96